في وقت كان الاحتلال يواصل ارتكاب المجازر في قطاع غزة، اعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو العودة إلى مفاوضات التهدئة، وذلك بعد تبني واشنطن موقفه في وضع شروط على عودة المهجرين إلى شمال القطاع ونقاط الانسحاب

غطاء أميركي للتشدد الإسرائيلي

توجه لصياغة مقترح جديد لمفاوضات غزة

فلسطينيون يحملون جثمان شهيد في مدينة غزة أمس (داود أبو الكاس/الأناضول)

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل عودة عجلة مفاوضات وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة للدوران في الدوحة والقاهرة، مع موافقة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس الجمعة على إرسال وفدين إليهما، قامت أميركا، على ما يبدو، بتقديم ما يشبه جائزة الترضية للاحتلال للوصول إلى هذا الأمر، مع إبلاغ واشنطن تل أبيب، بحسب التسريبات الإسرائيلية، بأنها تتفهم موقفها في مفاوضات الهدنة، بشأن رفضها عدم إخلاء الممر الذي يقسم القطاع إلى جنوب وشمال، وعدم السماح للمهجرين بالعودة إلى شمال القطاع من دون قيود. وستقود هذه التطورات، بحسب ما يتسرب، إلى صياغة تصورات إضافية ضمن مقترح جديد يرجح أن يتم التفاوض عليه خلال الأيام المقبلة في وقت تسود حالة عجز عن تطبيق قرار مجلس الأمن 2728 الذي يدعو إلى وقف النار خلال شهر رمضان الذي ينتهي خلال 10 أيام، ما يسمح للاحتلال بالمضي في حرب الإبادة التي يشنها على القطاع والتي يتوقع أن تبلغ مرحلة جديدة متى ما بدأ بالعملية العسكرية في مدينة رفح والتي يتوعد بها يومياً منذ أسابيع. وبالتزامن، قال مصدر مصري مطلع على تفاصيل تحركات القاهرة بشأن ملف الحرب على غزة، لـ«العربي الجديد»، إن هناك اتصالات مصرية أميركية جرت خلال الساعات الماضية، طالب خلالها الجانب المصري بـ«ضرورة الحصول على معلومات بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية المرتقبة في مدينة رفح الفلسطينية، من أجل الاستعداد والتحسب للعملية، وتهيئة المرافق العامة بمحافظة شمال سيناء المصرية». وكان موقع بوليتيكو الأميركي نقل، أمس الأول الخميس، عن خمسة مسؤولين مصريين وأميركيين وإسرائيليين، قولهم إنّ المسؤولين في مصر قدّموا عدداً كبيراً من الطلبات للولايات المتحدة، بينها تمويل مالي ومعدات عسكرية لتأمين الحدود مع غزة، استعداداً للغزو البري الإسرائيلي لرفح، جنوبي قطاع غزة.

في هذه الأثناء، ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية كان، أمس الجمعة، أن الإدارة الأميركية أبلغت إسرائيل أنها تتفهم موقفها في مفاوضات صفقة تبادل الأسرى ووقف النار بينها وبين حركة حماس، بشأن طلبها عدم الإخلاء التام لقوات الاحتلال من الممر الذي يقسم قطاع غزة إلى جنوب وشمال، كما أبدت تفهمها عدم السماح لسكان القطاع المهجرين بالعودة إلى شمال القطاع دون قيود. وأوضحت أن الرسالة الأميركية مهمّة في ضوء التوقعات بأن يطرح مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، وليام بيرنز، مبادرة جديدة في الأيام القريبة. ونقلت الإذاعة عن مصادر مطّلعة لم تسمّها قولها إن الرسالة من طرف المسؤولين في الإدارة الأميركية تعني أنه حتى في حال طرح مبادرة جديدة في إطار محاولات التوصل إلى صفقة، ستكون هناك تفاهمات بين تل أبيب وواشنطن، بشأن الخط الذي تنتهجه إسرائيل، ومدى المرونة التي يمكن أن تبديها. ويعارض رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس هيئة أركان جيش الاحتلال هرتسي هليفي، إبداء مرونة في الجوانب المتعلقة بعودة سكان قطاع غزة إلى شمال القطاع بدون قيود، وانسحاب قوات الجيش من الممر. يشار إلى أن الممر الواقع جنوب مدينة غزة، والذي يمتد من الحدود الإسرائيلية إلى الساحل، يقسم قطاع غزة إلى قسمين: شمال وجنوب، على طول شريط شرقي غربي تحتله القوات الإسرائيلية منذ بداية العدوان. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» ذكرت أخيراً أن هذا الممر يسمح للجيش الإسرائيلي بمواصلة التحرك بسرعة، حتى بعد انسحاب معظم القوات من القطاع.

في المقابل، تتمسك المقاومة الفلسطينية بضرورة انسحاب جيش الاحتلال من الممر، وفتح شارع الرشيد وطريق صلاح الدين. وكان غالانت التقى في واشنطن، قبل أيام، مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، جيك سوليفان، وقال له إن «نتائج الحرب ستحدد مصير المنطقة لعدة سنوات مقبلة». وقال سوليفان، في بيان في أعقاب الجلسة، إنّ المناقشات كانت بنّاءة وتناولت «القضاء على حركة حماس في غزة»، مضيفاً أنّ «الرئيس جو بايدن ملتزم بأمن إسرائيل». وأعلن أنه أثنى على التزام غالانت «بخطوات إضافية من باب الاستجابة للأزمة الإنسانية في غزة».

دعمت واشنطن طلب الاحتلال عدم إخلاء ممر يقسم القطاع

وافق نتنياهو على توجه وفدين للدوحة والقاهرة للتفاوض

وأعلن مكتب نتنياهو، في بيان أمس الجمعة، الموافقة على توجه وفدين إسرائيليين إلى الدوحة والقاهرة لاستئناف المفاوضات الرامية للتوصل إلى صفقة مع حركة حماس. وسيتوجه الوفد الأول برئاسة رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) ديفيد برنيع إلى العاصمة القطرية في الأيام القريبة، فيما سيقود رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار وفداً ثانياً إلى العاصمة المصرية. وجاء في بيان لمكتب نتنياهو: «في ما يتعلق بموضوع المفاوضات من أجل إطلاق سراح المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في غزة)، نوضح أن رئيس الوزراء تحدث مع رئيس الموساد ورئيس الشاباك، وأذن لوفدين من طرفهما بالتوجه إلى الدوحة والقاهرة، في الأيام المقبلة، مع مساحة للعمل لمواصلة المفاوضات». وأشارت «كان» عبر موقعها الإلكتروني، إلى أن قطر ومصر والولايات المتحدة طلبت وضع مقترح إضافي على طاولة المفاوضات، لذلك سيتجه وفدان مهنيان للمشاركة في المفاوضات، فيما سيلحق بهما برنيع وبار، بناء على التطورات. ولم يتحدد بعد موعد توجه الفريقين، ولكنه سيكون في الأيام القريبة، وربما غداً الأحد. وتأتي هذه الخطوة بعد ما نُشر في وسائل الإعلام حول الخلافات داخل مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) والانتقادات التي طاولت نتنياهو باعتباره يعيق الصفقة. وكان نتنياهو رفض خلال مناقشات جرت الأربعاء الماضي توسيع التفويض الممنوح للوفد الإسرائيلي. وأبلغ برنيع «كابينت الحرب»، في الجلسة، أنّ هناك إمكانية للتقدم في المفاوضات مع «حماس»، وأنّ الثمن هو إبداء مرونة بقضية عودة سكان شمال قطاع غزة، إلا أن نتنياهو عارض التفاصيل التي عرضها، وطلب بدلاً من ذلك الاستعداد لعملية عسكرية في رفح. وبحسب القناة 12 العبرية، ليل الخميس- الجمعة، قال برنيع إنه «يجب ومن الممكن التفكير في حل مبتكر، وإن إعادة 40 محتجزاً إسرائيلياً على قيد الحياة تستحق هذا الجهد». ودعم الوزيران بني غانتس وغادي آيزنكوت موقف رئيس «الموساد» إلى جانب وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر.

في المقابل، ادّعى غالانت وهليفي، بحسب القناة، أن هذا ليس وقت إبداء مرونة، ويجب التقدم نحو رفح، ولكن بدون الإعلان عن ذلك على الملأ، من أجل إتاحة الإمكانية لجهود أميركي إضافي للتقدّم في المفاوضات ومنح فرصة لإبرام صفقة. من جانبه، اعتبر نتنياهو أن أعضاء «كابينت الحرب» لا يعرفون كيف يديرون مفاوضات صلبة، ورفض موقف رئيس «الموساد»، وطلب الاستعداد لعملية عسكرية في رفح، وإعلان ذلك على الملأ. وألغيت جلسة لكابينت الحرب، كانت ستعقد مساء أمس الأول الخميس لاستكمال مناقشة صفقة مع «حماس»، وبدلاً من ذلك تقرر عقد المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية.

ونقل موقع صحيفة واينت عن مقرّبين من نتنياهو قولهم إنّ «المناقشات التي جرت الأربعاء انتهت»، ولكن في المقابل قال وزراء آخرون في «كابينت الحرب»، لم يسمّهم الموقع، إنه «تجب مناقشة مزيد من الأمور واتخاذ قرارات». كما نقل عن مسؤولين كبار في مجلس الحرب لم يسمّهم، أن نتنياهو نقل الجدل إلى كابينت الشؤون السياسية والأمنية، لأنه يدرك وجود معارضة أكبر هناك لناحية إبداء مرونة قد تفضي إلى صفقة. وطلب رئيس «الموساد» وآيزنكوت والجنرال في الاحتياط نيتسان ألون المسؤول عن الجهد الاستخباراتي لإطلاق سراح الإسرائيليين في غزة، وجهات أخرى، توسيع التفويض لطاقم المفاوضات الإسرائيلي «لمنع حماس من تفجير المفاوضات»، وكذلك من أجل إبداء مرونة بقضية عودة سكان غزة إلى شمال القطاع. واعتبر هؤلاء أن على إسرائيل أن تبادر، وبالتالي تحدّي «حماس»، إلا أن نتنياهو عارض طلبهم، وقال إنه يجب تعزيز الضغط العسكري. وبحسب الموقع العبري، قال لهم نتنياهو: «أنتم لا تعرفون كيف تديرون مفاوضات»، فيما رد آيزنكوت عليه بغضب، بأن «الأمور لا تتحرك، ورأينا أن مواقفنا لا تفضي إلى أي مكان، ويجب التفكير خارج الصندوق. لو كنا نبادر، لكنا توصلنا إلى صفقة منذ فترة». وكشفت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الجمعة، أنه خلال المناقشة حمل آيزنكوت بيده وثيقة «اليوم التالي» واستراتيجية نتنياهو الحربية وقال له: «كيف نمضي قدماً بهذا الشيء؟ لا يوجد أي جزء من الخريطة يتقدم إلى الأمام. أنت لا تتقدم إلى الأمام في أي من مراحل هذا المستند الذي حددته». وأوضحت أن الاجتماع انفض بعد طلب رئيس الوزراء إنهاءه لمناقشة أزمة مشروع قانون التجنيد للمتدينين اليهود.

في غضون ذلك، أعلن مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأميركية لوكالة رويترز، أمس الجمعة، أن المجاعة تمثل خطراً ووجودها «محتمل جداً» في بعض المناطق على الأقل في شمال غزة، وإن ندرة الشاحنات تمثل عقبة رئيسية أمام تقديم مزيد من المساعدات الإنسانية في القطاع. وقال: «يمكننا القول بثقة إن المجاعة تشكل خطراً كبيراً في الجنوب والوسط لكنها غير موجودة، غير أنها في الشمال تشكل خطراً ومن المحتمل جداً أن تكون موجودة في بعض المناطق على الأقل، وهو ما يفسر الإلحاح الذي يتعين علينا به نقل البضائع والأغذية على نطاق واسع إلى الشمال». وأشار إلى أن الولايات المتحدة تأمل في فتح ممر المساعدات البحرية بين منتصف وأواخر إبريل/نيسان المقبل. وأعلن المتحدث باسم البنتاغون باتريك رايد، خلال مؤتمر صحافي أمس الأول، أن أعمال إنشاء الميناء المؤقت في قطاع غزة لإيصال المساعدات الإنسانية عن طريق البحر «مستمرة كما هو مخطط لها»، مشيراً إلى أنها «وصلت إلى المنتصف». ورداً على سؤال حول أنباء عدم تسليم بعض أنظمة الأسلحة التي طلبتها إسرائيل من الولايات المتحدة، قال رايدر إن بلاده عملت جاهدة لتقديم الدعم الأمني لإسرائيل بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وإنه لا يريد أن يعيق المحادثات الجارية حول الأسلحة والأنظمة ذات الصلة. وأوضح أن الإجراءات المتخذة من خلال التمويل والمبيعات العسكرية هي جهود أميركية طويلة الأمد لضمان «التفوق العسكري النوعي لإسرائيل»، وأنه لا يملك معلومات أكثر من ذلك.

وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، في بيان أمس الجمعة، استشهاد 17 فلسطينياً في غارتين إسرائيليتين استهدفتا ضابطاً وقوة شرطية بهجومين منفصلين في حي الشجاعية شرق مدينة غزة. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 32623، وإصابة 75092. وأشارت إلى أنه سجل استشهاد 71 شخصاً وإصابة 112 في 7 مجازر خلال الـ24 ساعة الماضية.

تقرير

مصر تطلب معلومات ومساعدات أميركية قبل عملية رفح

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر مصري مطلع على تفاصيل تحركات القاهرة بشأن ملف الحرب على غزة لـ«العربي الجديد» إن هناك اتصالات مصرية أميركية جرت خلال الساعات الماضية، طالب خلالها الجانب المصري بـ«ضرورة الحصول على معلومات بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية المرتقبة في مدينة رفح الفلسطينية». وأوضح المصدر أن الطلب المصري بالحصول على معلومات حول عملية رفح «جاء من أجل الاستعداد والتحسب للعملية، وتهيئة المرافق العامة بمحافظة شمال سيناء المصرية». وبحسب المسؤول المصري، الذي تحدث مع «العربي الجديد»، فإن «التقديرات المصرية، تشير إلى إمكانية دخول نحو 100 ألف فلسطيني، خلال الفوضى التي ستخلفها العمليات، بالإضافة إلى أعداد المصابين الذين يمكن دخولهم وقتها، والذين تقدرهم أجهزة مصرية بنحو 50 ألف مصاب، في ظل تواجد نحو مليون و200 ألف نازح في رفح الفلسطينية، إضافة إلى 300 ألف هم عدد سكان المدينة الأصليين». وسبق ذلك قول خمسة مسؤولين مصريين وأميركيين وإسرائيليين، لموقع بوليتيكو الأميركي، أمس الأول الخميس، إنّ المسؤولين في مصر قدّموا عدداً كبيراً من الطلبات للولايات المتحدة، بينها تمويل مالي ومعدات عسكرية. وتحدث المسؤولون عن أن القاهرة طلبت من واشنطن في الأشهر الأخيرة، النظر في توفير شرائح إضافية من التمويل والمعدات العسكرية الجديدة، مثل أنظمة الأمن والرادار، لتأمين الحدود مع غزة، استعداداً للغزو البري الإسرائيلي لرفح، جنوبي قطاع غزة. وأشار الموقع إلى أن مصر، الرافضة لعملية في رفح، تتخوف خاصة من عبور مقاتلي حركة حماس إلى سيناء، فضلاً عن أن العملية المحتملة للاحتلال في رفح ستجبر مئات الآلاف من سكان القطاع على الفرار جنوباً نحو الحدود، ومحاولة المرور عبرها. ونقل الموقع عن المسؤولين قولهم إن التمويل والمعدات الإضافية التي طلبتها القاهرة ستساعد الجيش المصري في التعامل مع التدفق المحتمل لسكان القطاع على حدودها. وقال مسؤولان أميركيان، إن الالتماسات المصرية، رغم أنها نموذجية، لاسيما في خضم مفاوضات دولية، فإنها أضافت مزيداً من التعقيد إلى محادثات وقف إطلاق النار، وأبطأت سرعتها. من جهته، قال مسؤول أميركي إنّ الإدارة الأميركية سرّعت المحادثات مع المصريين في الأسابيع الأخيرة، مع تزايد القلق بشأن حدودها، مشيراً إلى أن واشنطن تريد أيضاً إغلاق كلّ طرق التهريب المحتملة لـ«حماس».

ميدانياً، وبحسب مصادر فلسطينية في رفح جنوبي قطاع غزة، فإن أعداد المهجرين في المدينة تتزايد في ظل استمرار العملية البرية الإسرائيلية في مدينة خانيونس، وكذلك في مدينة غزة، حيث لم يتمكن عشرات آلاف المواطنين من العودة إلى منازلهم. وأوضحت أن الوضع الإنساني تفاقم خلال الأسابيع الماضية، لا سيما في ظل نقص الإمدادات الإنسانية والمساعدات الواردة إلى قطاع غزة وإلى المهجرين في مدينة رفح، حيث يقدر عدد النازحين بما يقارب المليون مهجر، بالإضافة إلى السكان الأصليين للمدينة. وأشارت المصادر إلى أن هذه الأعداد، تشير إلى وجود كارثة إنسانية، قبل التوغل البري الإسرائيلي المحتمل في رفح في ظل نقص المواد الغذائية والمستلزمات الصحية، وكذلك حالة الزحام والتكدس الكبير في شمال المدينة حيث الحدود الفاصلة مع مدينة خانيونس، وحتى الجنوب حيث الحدود المصرية، حيث يقيم المهجرون خياماً على طول الجدار الفاصل ما بين قطاع غزة ومصر. وبحسب المصادر، فإن الجيش المصري عزز من تواجده في مدينة رفح المصرية، من خلال إقامة عدد من الجدران الإسمنتية والحديدية المرتفعة التي تحول دون اقتراب أي شخص من الحدود وتجاوزها خلال الفترة الحالية، على الأقل في ظل استمرار القصف الإسرائيلي للمنطقة الحدودية، والذي تكثف خلال الأيام القليلة الماضية وأدى إلى أضرار مادية في المنطقة الحدودية الفاصلة ما بين مدينتي رفح الفلسطينية ورفح المصرية. وأشارت المصادر إلى أن «الجيش المصري يراقب عن كثب حالة الزحام الكبير في مدينة رفح الفلسطينية، وكذا حالة النقص الشديد في المعونات الإنسانية والمساعدات الطبية اللازمة لاستمرار عمل المراكز الصحية والخدمية، التي تواجه ضغطاً كبيراً في ظل معاناة البنى التحتية في مدينة رفح من عجز كبير على مدار السنوات الماضية». وأوضحت المصادر أن «التوغل البري الذي يتم الحديث عنه في محور فيلادلفيا، وما يشمله من معبر رفح، يعني توقف معبري رفح وكرم أبو سالم بالكامل، ووقف إدخال المساعدات إلى قطاع غزة، وفي المقدمة منها مدينة رفح، وبالتالي فإن هذا يسبب أزمة كبيرة تضاف إلى الأزمة الموجودة بالفعل». ولفتت إلى أنه «في حال غلق هذين المعبرين ودخول الاحتلال الإسرائيلي إلى مدينة رفح الفلسطينية، سنكون أمام أزمة إنسانية قد تدفع جزءاً من المواطنين إلى تجاوز الحدود، سواء عن طريق منطقة البحر أو الحدود البرية، باتجاه مدينة رفح المصرية، طلباً للأمن والغذاء والصحة».

تقديرات مصرية بإمكانية دخول 100 ألف فلسطيني خلال العملية

تزايدت أعداد المهجرين في رفح (محمد صابر/Epa)

الحدث

الاحتلال يحاصر الأغوار لليوم الثاني

قيود مكثفة في جمعة رمضان الثالثة

لليوم الثاني على التوالي، استمر حصار قوات الاحتلال لمحافظة أريحا والأغوار في الضفة، فيما تحدى الفلسطينيون إجراءاتها في الأقصى

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
رام الله ـ **العربي الجديد**

في الجمعة الثالثة من شهر رمضان، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تشديد قيودها على وصول المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس المحتلة للصلاة في المسجد الأقصى، كما جرى تقييد دخول المصلّين الفلسطينيين إليه، وهو ما تزامن أمس مع القيود الأخرى التي فرضت على الفلسطينيين المسيحيين لإحياء يوم الجمعة العظيمة. هذا الواقع الذي تحاول حكومة الاحتلال إرساءه، لم يمنع أكثر من 125 ألف مصل أمس، من تأدية صلاة الجمعة الثالثة من شهر الصوم في الأقصى، رغم الانتشار المكثف لقوات الاحتلال، والتي كانت في مكان آخر أيضاً، تواصل فرض حصارها على منطقة الأغوار في الضفة الغربية، بعد عملية إطلاق النار أول من أمس، قرب بلدة العوجا، فيما نفذّت عدداً من الاقتحامات لبلدات في مختلف أنحاء الضفة.

وأدى أكثر من 125 ألف فلسطيني، أمس، صلاة الجمعة الثالثة من رمضان، في الأقصى، وفق تقديرات دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وسط انتشار كبير لقوات الاحتلال التي عزّزت وجودها في البلدة القديمة من القدس ومحيطها، وعند أبواب الأقصى، وأغلقت جميع محاور الطرق المؤدية إلى البلدة القديمة، ما اضطر المواطنين الوافدين إلى المدينة للسير على الأقدام مسافات طويلة، كما حدث في الجمعتين الأولى والثانية من شهر الصوم، وذلك بعدما منعت شرطة الاحتلال دخول المركبات إلى أماكن ركن السيارات في محيط البلدة القديمة. وعزّزت قوات الاحتلال نقاط رصدها ومراقبتها فوق سطح المحكمة التنكزية المطلة على ساحات الأقصى.

من جهتها، نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، عن شهود عيان، أن قوات الاحتلال منعت المئات من أبناء الضفة الغربية من المسنين الحاصلين على تصاريح، من الدخول للمسجد الأقصى، عبر حواجزها المنتشرة حول القدس، وتحديداً حواجز قلنديا وبيت لحم والزيتونة.

وتطرق خطيب الأقصى الشيخ يوسف أبو اسنينة في خطبته، أمس، إلى معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، جراء جرائم الاحتلال هناك، سواء بالقصف أو التجويع، وكذلك إلى القيود المشددة التي فرضت على دخول المصلين إلى الأقصى، مع بدء الاعتكاف فيه اعتباراً من ليل الجمعة - السبت.

كذلك احتفلت الطوائف المسيحية الفلسطينية أمس بيوم الجمعة العظيمة في القدس المحتلة وسط قيود إسرائيلية مشدّدة، فيما تمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين المسيحيين من سكان الضفة من الوصول إلى القدس.

وفي محافظة أريحا والأغوار في الضفة، واصلت قوات الاحتلال أمس، ولليوم الثاني على التوالي، إغلاق المحافظة بما فيها بلدة العوجا، بعد عملية إطلاق النار التي استهدفت مركبات لمستوطنين أول من أمس، في الشارع رقم 90 الاستيطاني قرب بلدة العوجا، شمال أريحا، ما أدى إلى إصابة 3 منهم، من دون أن تتمكن من إلقاء القبض على المنفذ. وذكرت «وفا»، أن قوات الاحتلال فرضت إجراءات مشدّدة في الأغوار ومنعت مركبات المواطنين من الدخول إلى المحافظة أو الخروج منها، وأقدمت على إغلاق حاجز تياسير، شرق طوباس أمام المتوجهين إلى الأغوار بشكل كامل، كما كثفت وجودها على الطرق الفرعية في العوجا ومحيط مدينة أريحا، ولاحقت مركبات المواطنين، فيما اعتقلت مواطنا أثناء رعيه ماشيته في الأغوار الشمالية. وكان مستوطنون أقدموا في وقت متأخر من مساء الخميس على إشعال النار في بسطات عدة للخضار قرب قريتي عين البيضا وبردلة في الأغوار الشمالية، وذلك على مقربة من الشارع رقم 90 الاستيطاني.

أدى أكثر من 125 ألف فلسطيني، صلاة الجمعة في الأقصى

منع الاحتلال مئات الحاصلين على تصاريح من دخول الأقصى

في غضون ذلك، واصلت قوات الاحتلال أمس، اقتحاماتها في الضفة، حيث اقتحمت مناطق عدة في محافظة جنين، ومن بينها قرى وبلدات الزبابدة وصانور وعنز والجربة، كما اقتحمت مخيم نور شمس شرق طولكرم شمال الضفة، حيث اعتقلت الشاب عمر أبو هلال بعد محاصرة منزله، في حارة جبل النصر بالمخيم، بعد محاصرة منزله، بإسناد من قوة إضافية استقدمتها إلى المخيم. وذكرت «وفا» أن قوة عسكرية كبيرة من جيش الاحتلال، ضمّت سبع آليات وجرافتين، اقتحمت مدينة طولكرم صباح أمس من محورها الغربي باتجاه مخيم نور شمس، وحاصرت منزل عائلة أبو هلال قبل اقتحامه واعتقال نجلهم. كما اقتحمت قوات الاحتلال حي الرشيد في ضاحية ذنابة، ومنطقة العزب شرق المدينة.

كما اقتحمت قوات الاحتلال بلدة بيت فجار، جنوب بيت لحم، وتمركزت في المنطقة الشرقية منها، وبلدة ترقوميا، شمال غرب الخليل، حيث انتشرت في أحيائها، وألصقت منشورات تهديد للمواطنين على المركبات والمنازل والمحال التجارية. كذلك اقتحمت قوات الاحتلال فجر أمس، المنطقة الشرقية من مدينة نابلس، وتمركزت في منطقة الضاحية، واعتقلت مواطناً بعد مداهمة منزله وتفتيشه، والاستيلاء على مركبته. وفي السياق ذاته، اقتحمت قوات الاحتلال قرية مادما جنوب نابلس، وفتشت عدداً من منازل المواطنين، دون التبليغ عن اعتقالات، فيما اعتقلت شاباً من بلدة كفر لاقف شرق قلقيلية.

مواطنون على حاجز للاحتلال في بيت لحم، أمس (حازم بدر/فرانس برس)

رصد

لازاريني يدعو لإلزام إسرائيل بتنفيذ أمر العدل الدولية

طالب المفوض العام لوكالة أونروا فيليب لازاريني بضرورة الضغط على إسرائيل لتنفيذ أمر محكمة العدل الدولية

حث المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني، أمس الجمعة، على ممارسة ضغوط دولية على إسرائيل لضمان التزامها بقرار محكمة العدل الدولية أول أمس الخميس والذي تضمن أمراً لدولة الاحتلال باتخاذ كل الإجراءات الضرورية والفعّالة لضمان توفير مساعدة إنسانية عاجلة وبدون معوقات إلى الفلسطينيين في غزة. وقالت محكمة العدل الدولية، أول من أمس، إن الفلسطينيين في غزة يواجهون ظروفاً معيشية متدهورة وتنتشر المجاعة والجوع. وذكر القضاة أنه «تلاحظ المحكمة أن الفلسطينيين في غزة لم يعودوا يواجهون فقط خطر المجاعة» بل «إن هذه المجاعة بدأت تلوح في الأفق». ولأجل ذلك، أمرت المحكمة إسرائيل باتخاذ إجراءات تتضمن فتح مزيد من المعابر البرية، للسماح بدخول الغذاء والماء والوقود ومستلزمات أخرى إلى غزة، والتعاون مع الأمم المتحدة بلا تأخير، وتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية «بشكل عاجل دون عوائق على نطاق واسع». كما أمرت المحكمة إسرائيل بزيادة قدرة وعدد نقاط العبور البرية وإبقائها مفتوحة لأطول فترة ضرورية، وبأن تضمن عدم ارتكاب جيش الاحتلال انتهاكات لحقوق الفلسطينيين في قطاع غزة، مثل منع إيصال المساعدات. وقررت محكمة العدل أن تقدم إسرائيل تقريراً بشأن التدابير التي ستتخذها خلال شهر من تاريخ هذا الأمر، وذلك بعد كانت جنوب أفريقيا قد طلبت هذه الإجراءات الجديدة كجزء من قضيتها المستمرة التي تتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة.

وأوضح المفوض العام لأونروا، في تغريدة على منصة إكس أمس، أن أمر المحكمة يشكل تذكيراً صارخاً بأن الوضع الإنساني في القطاع، الذي هو من صنيعة البشر، يزداد سوءاً لكن بالإمكان وضع حد له. وفيما لفت إلى أن أمر المحكمة الموجه لإسرائيل يطلب منها التعاون مع الأمم المتحدة، قال إن التعاون يعني أنه يتعين على دولة الاحتلال السماح للوكالة بالوصول إلى شمال غزة من خلال إرسال القوافل الغذائية بشكل يومي إلى جانب فتح معابر برية إضافية لإيصال المساعدات. كما شدد على أن ظروف أكثر من مليوني شخص في القطاع تزداد تدهوراً بعدما أصبحت غزة مكاناً مستحيلاً لحياة كريمة. ولفت إلى أنه خلال أقل من 6 أشهر انتقل الوضع من أناس لا يعرفون الجوع ويتمتعون بصحة جيدة إلى حد كبير، إلى تسجيل عتبات من المجاعة لم يسبق لها مثيل من حيث الوقت والسرعة. وحث الدول الأعضاء على ممارسة مزيد من الضغوط لتطبيق قرار محكمة العدل الدولية. كما دعا الدول التي أوقفت تمويل أونروا إلى إعادة النظر في قراراتها للسماح للوكالة بالالتزام بتفويضها بما في ذلك المساعدة على تفادي المجاعة.

وكان لازاريني بحث أول من أمس الخميس في طوكيو مع وزيرة الخارجية اليابانية كاميكاوا يوكو سبل استئناف تمويل الوكالة الأممية. وبحسب بيان صدر عن وزارة الخارجية اليابانية، دعت كاميكاوا خلال اللقاء، إلى إجراء إصلاحات هيكلية فعالة في الوكالة لضمان «الشفافية وإمكانية تتبع تدفقات التمويل وحياد الموظفين».

وقالت الوزيرة اليابانية إنه من المهم بالنسبة لبلادها «تعزيز إدارة الوكالة» لضمان «عدم استخدام المساعدات في أنشطة إرهابية». من جهته، ذكر لازاريني أنه سيتم إنشاء إطار جديد مع اليابان لضمان «الشفافية وإمكانية التتبع» للمشاريع. ومنذ 26 يناير/ كانون الثاني الماضي، علّقت 18 دولة والاتحاد الأوروبي تمويلها للوكالة على خلفية مزاعم إسرائيلية بمشاركة عدد محدود من موظفي أونروا في عملية طوفان الأقصى، من دون أن يكون الاحتلال قادراً على تقديم أدلة على ادعاءاته. بموازاة ذلك كشفت الوكالة عن تعرض عدد من موظفيها الذين جرى اعتقالهم من قبل الاحتلال في غزة للتعذيب للإدلاء بـ«اعترافات» تتماشى مع الرواية الإسرائيلية وسط إصرار مسؤولي الاحتلال على محاولة تفكيك الوكالة وإنهاء عملها ضمن مخطط قديم لتصفية القضية الفلسطينية من بوابة محاولة إنهاء ملف اللاجئين وحق العودة.

لازاريني: يجب السماح بإدخال المساعدات يومياً لشمال غزة

لكن بعض تلك الدول التي أوقفت تمويل أونروا راجعت قراراتها، حيث قالت المفوضية الأوروبية إنها ستفرج عن 50 مليون يورو من تمويل الوكالة، فيما أعلنت السويد استئناف التمويل بنحو 20 مليون دولار. كما استأنفت كل من أستراليا وفرنسا وألمانيا وكندا التمويل، فيما قالت لندن إنها في مرحلة تقييم الموقف لاستئناف التمويل.

وفي السياق، قالت وزارة الخارجية الفرنسية أول من أمس إن باريس ستقدم أكثر من 30 مليون يورو (32,41 مليون دولار) لأونروا هذا العام لدعم عملياتها وسط الحرب المدمرة في غزة.

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز)

شرق غرب

فعاليات في الأردن نصرة لغزة

شارك مئات الأردنيين في مسيرة وسط العاصمة عمّان، بعد صلاة الجمعة، نددت بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة الاحتلال في القطاع، واستمرار علاقات الأردن معها. وأكد المشاركون في مسيرة أمس، في بيان، أن «العدوان الإسرائيلي على غزة لم يكن ليستمر لولا مباركة الولايات المتحدة ودعمها الواضح والصريح للجرائم التي ترتكب ضد الأهل في قطاع غزة». كما خرجت مسيرة في محافظة الزرقاء وسط البلاد، فيما شهدت محافظات الطفيلة والكرك والعقبة، جنوبي الأردن، وقفات تضامنية مع غزة.

(العربي الجديد)

مسيرات في مناطق الحوثيين دعماً لفلسطين

شهدت العاصمة اليمنية صنعاء حشداً «مليونياً» جديداً، أمس الجمعة، في مسيرة «قادمون في العام العاشر، فلسطين قضيتنا الأولى»، بحسب وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بنسختها التابعة للحوثيين. واستنكر المشاركون «إمعان العدو الصهيوني في جرائم الحرب باستهداف المستشفيات والمرضى والنازحين والإعدامات والتجويع حتى الموت». وأشارت قناة المسيرة التابعة للحوثيين إلى خروج مسيرات في مناطق مختلفة في محافظات صعدة والحديدة وتعز وعمران وذمار والضالع.

(العربي الجديد)

الجيش الأميركي يدمر 4 مُسيّرات للحوثيين

أعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، في بيان أمس الجمعة، تدمير 4 مُسيرات أطلقها الحوثيون باتجاه سفينتين في البحر الأحمر. وذكرت، على منصة إكس، أن الطائرات «شكلت تهديداً وشيكا للسفن التجارية وسفن البحرية الأميركية في المنطقة»، موضحة أنها كانت تستهدف سفينة تابعة للتحالف وسفينة حربية أميركية.

(الأناضول، رويترز)

سيناتور يحث بايدن على حجب الأسلحة عن إسرائيل

حث السيناتور الديمقراطي كريس فان هولن (الصورة) الرئيس الأميركي جو بايدن على حجب الأسلحة الهجومية عن إسرائيل إذا استمرت في منع وصول المساعدات إلى قطاع غزة. ونقلت صحيفة واشنطن بوست، أمس الجمعة، عن هولن قوله إنه «يجب على إسرائيل السماح بدخول مزيد من المساعدات إلى قطاع غزة ووقف جرائم الحرب».

(الأناضول)

حبس صحافية روسية غطت محاكمات نافالني

أمرت محكمة في موسكو، أمس الجمعة، ببقاء الصحافية الروسية أنتونينا فافورسكايا، التي غطت محاكمات المعارض الراحل أليكسي نافالني ومنشقين آخرين، موقوفة على ذمة التحقيق والمحاكمة بتهم التطرف حتى 28 مايو/ أيار المقبل. وفافورسكايا، التي أوقفت في 17 مارس/آذار الحالي، متهمة بجمع مواد وإنتاج وتحرير مقاطع مسجلة مصورة ومنشورات لمؤسسة نافالني لمكافحة الفساد، وبالانتماء إلى جماعة متطرفة، وهي جريمة يُعاقب عليها بالسجن مدة تصل إلى ست سنوات وفقاً لمسؤولي المحكمة.

(أسوشييتد برس)

الغلاف

تحلّ ذكرى يوم الأرض في فلسطين المحتلة هذا العام، على وقع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما يتخلله من جرائم إبادة متواصلة، تشكّل المناسبة لفلسطينيي الداخل الذين يتحضرون لإحيائها، عودةً إلى المربع الأول: وحدة الأرض ووحدة القضية. كما تأتي الذكرى هذه المرة مع تصعيد إسرائيل للملاحقات الأمنية في حق الفلسطينيين في أراضي الـ48 بما في ذلك من قمع لحراكهم السياسي وحرية تعبيرهم عن مواقفهم السياسية والوطنية إلى جانب تفاقم السياسات العنصرية تجاههم

يوم الأرض

معنى مختلف في ظل حرب غزة

حيفا ـ **ناهد درباس**

تحلّ ذكرى الـ48 ليوم الأرض، اليوم السبت، في 30 مارس/ آذار، فيما يشهد قطاع غزة حرب إبادة غير مسبوقة منذ عام 1948. وغالبية الغزيين هم من لجأوا من أراضي الـ48 في فلسطين التاريخية بعام النكبة ويشكلون 70 في المائة من أهالي قطاع غزة. وانطلقت شرارة يوم الأرض عام 1976 من مثلث الأرض، منطقة البطوف، سخنين عرابة ودير حنا، في الجليل الأسفل بالداخل الفلسطيني، عندما سقط ستة شهداء في 30 مارس من ذلك العام في سخنين وعرابة ودير حنا وكفر كنا والطيبة، بعد مصادرة حكومة الاحتلال عشرات الآف الدونمات من الأراضي العربية. وخرجت احتجاجات رافضة للقرار الإسرائيلي الهادف إلى تهويد الجليل، وإقامة مستوطنات جديدة عليه، وتفريغه من العرب. ويروي شهود عيان من بلدات مثلث «يوم الأرض» (سخنين وعرابة ودير حنا)، أن الجيش الإسرائيلي حوّل يومها الأحياء السكنية إلى ساحة حرب ضد شعب أعزل.

وفي 29 مارس 1976، ليلة «يوم الأرض»، حاولت سلطات الاحتلال مصادرة 29 دونماً من المنطقة (رقم 9) من أرض الملّ، وهي أراض تابعة لسخنين وعرابة ودير حنا، وتحولت إلى حدث عالمي يتم إحياء ذكراه في فلسطين التاريخية وفي العالم العربي وفي العالم بشكل عام».

ويتابع: «على مدار عشرات السنوات أجيال من المناضلين ومن أبناء شعبنا تتلمذت في مهرجانات وندوات وفعاليات إحياء ذكرى يوم الأرض». ويؤكد أبو شحادة أن «تحديات هذا العام كبيرة جداً منذ بداية العدوان على أهلنا في قطاع غزة، وشرطة الوزير الإرهابي (وزير الأمن القومي الإسرائيلي) إيتمار بن غفير تضع القيود على تحركاتنا السياسية وعلى حرية التعبير على الرأي عند الفلسطينيين في الداخل، وهي مستمرة في هذه السياسات العنصرية حتى الآن».

ويتابع: «توضع قيود على أعداد المتظاهرين وعلى رفع العلم الفلسطيني وعلى الشعارات والهتافات، ويُمنع جزء كبير من التحركات، ولا يستطيع الجميع الحصول على رخصة للقيام بتظاهرة، كما أن هناك تهديدات حتى الآن من بعض فروع الشرطة». ويشدد مع ذلك على أن «القرار في لجنة المتابعة هو إحياء هذه الذكرى الهامة من تاريخ شعبنا، واستمرار النضال من أجل حقنا في التعبير عن رأينا وموقفنا الإنساني والأخلاقي ضد جرائم الحرب على أبناء شعبنا في غزة وفي الضفة والقدس والداخل. وأيضاً سنستمر في النضال من أجل الحفاظ على ذاكرتنا التاريخية وتمرير هذه الذاكرة بين الأجيال».

مسيرة مركزية

تنطلق المسيرة المركزية لإحياء يوم الأرض، عند الساعة الثانية من ظهر اليوم السبت، من ساحة يوم الأرض في قرية دير حنا في الجليل وصولاً إلى السوق البلدي. ودعا التجمع الوطني الديمقراطي، في بيان له، إلى المشاركة في التظاهرة القطرية المقررة اليوم، مشددا على «مسؤوليتنا السياسية في إعادة الروح النضالية والعنفوان الشعبي، المتمثل في المشاركة الواسعة والفعالة للفئات الشبابية والنسائية والشعبية».

معنى مختلف ليوم الأرض

يختلف المعنى ليوم الأرض هذا العام في الذكرى الـ48 لإحيائه، بالنسبة لفلسطيني الداخل، ويقول رئيس حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» سامي أبو شحادة، لـ«العربي الجديد»: «من دون شك لذكرى يوم الأرض الخالد هذا العام معنى مختلف تماماً، أولاً هناك عودة إلى المربع الأول وهو وحدة الشعب ووحدة القضية». ويوضح أنه «في السابق، كنا في الداخل الفلسطيني نحيي هذه الذكرى مع ربطها بما يجري من ملاحقة ومصادرة أراضٍ في الداخل الفلسطيني خلال سنوات مختلفة، وكان الضغط على مناطق مختلفة، أحياناً النقب والمثلث والجليل، لأن المركّب الأساس في الصراع هو الصراع على الأرض». ويتابع: «الحركة الصهيونية لن تشعر بأنها أنهت هذا الملف، لذلك هناك مصادرة واعتداء على الأراضي الخاصة والعامة». ويلفت أبو شحادة إلى أن «جرائم إبادة شعبنا في قطاع غزة ستسيطر هذا العام على إحياء هذه الذكرى»، موضحاً أن «أهمية إحياء ذكرى يوم الأرض تأتي من كونها أول حدث تاريخي هام مركزه فلسطين الداخل، سخنين وعرابة ودير حنا، وتحوله إلى حدث عالمي يتم إحياء ذكراه في فلسطين التاريخية وفي العالم العربي وفي العالم بشكل عام».

ويتابع: «على مدار عشرات السنوات أجيال من المناضلين ومن أبناء شعبنا تتلمذت في مهرجانات وندوات وفعاليات إحياء ذكرى يوم الأرض». ويؤكد أبو شحادة أن «تحديات هذا العام كبيرة جداً منذ بداية العدوان على أهلنا في قطاع غزة، وشرطة الوزير الإرهابي (وزير الأمن القومي الإسرائيلي) إيتمار بن غفير تضع القيود على تحركاتنا السياسية وعلى حرية التعبير على الرأي عند الفلسطينيين في الداخل، وهي مستمرة في هذه السياسات العنصرية حتى الآن».

ويتابع: «توضع قيود على أعداد المتظاهرين وعلى رفع العلم الفلسطيني وعلى الشعارات والهتافات، ويُمنع جزء كبير من التحركات، ولا يستطيع الجميع الحصول على رخصة للقيام بتظاهرة، كما أن هناك تهديدات حتى الآن من بعض فروع الشرطة». ويشدد مع ذلك على أن «القرار في لجنة المتابعة هو إحياء هذه الذكرى الهامة من تاريخ شعبنا، واستمرار النضال من أجل حقنا في التعبير عن رأينا وموقفنا الإنساني والأخلاقي ضد جرائم الحرب على أبناء شعبنا في غزة وفي الضفة والقدس والداخل. وأيضاً سنستمر في النضال من أجل الحفاظ على ذاكرتنا التاريخية وتمرير هذه الذاكرة بين الأجيال».

ملاحقات وقمع

وعن إحياء ذكرى يوم الأرض في ظل استمرار أنطوان شلحت لـ«العربي الجديد»، إن «إحياء الذكرى السنوية ليوم الأرض يأتي هذا العام تحت وطأة حرب الإبادة الجماعية والتدمير الشامل التي تستمر إسرائيل في شنّها على قطاع غزة منذ نحو ستة أشهر، وما قامت به إسرائيل من ملاحقات أمنية بحق الفلسطينيين في أراضي الـ48 ومن حملات قمع لحراكهم السياسي وحرية تعبيرهم عن مواقفهم السياسية والوطنية على كل المستويات، بقدر ما تستهدف القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا الفلسطيني، حيث أظهرت الحرب وحشية المشروع الصهيوني ومعاداته المطلقة لكل ما هو فلسطيني». ويضيف: «الإيقاع الثاني مرتبط بكفاح الفلسطينيين في الداخل من أجل حقوقهم القومية والمدنية، وهذه الحقوق الأخيرة هي التي يفترض أن تكفلها لهم مواطنتهم، إنما من دون قمع تستهدف المقاومة والسكان في القطاع على كل المستويات، بقدر ما تستهدف القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا الفلسطيني، حيث أظهرت الحرب وحشية المشروع الصهيوني ومعاداته المطلقة لكل ما هو فلسطيني». ويضيف: «الإيقاع الثاني مرتبط بكفاح الفلسطينيين في الداخل من أجل حقوقهم القومية والمدنية، وهذه الحقوق الأخيرة هي التي يفترض أن تكفلها لهم مواطنتهم، إنما من دون قمع تطلعاتهم القومية باعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني الذي تستهدفه الحرب على قطاع غزة والسياسة الإسرائيلية العامة». ويلفت شلحت إلى أن «هذه مناسبة للتشديد من جانب الفلسطينيين في الداخل على هذه العلاقة التي لا تنفصم بين الحقوق القومية والمدنية وعلى أنه لا يستقيم أي كفاح من أجل الحقوق المدنية من دون الكفاح الموازي والمكمل من أجل الحقوق القومية... والعكس صحيح أيضاً».

من إحياء يوم الأرض في سخنين، العام الماضي (أحمد غرابلي/فرانس برس)

ابو شحادة: جرائم إبادة شعبنا في غزة تسيطر هذا العام

مهند مصطفى: الأرض قضية مركزية لدى فلسطينيي الداخل

تفاقم السياسات العنصرية

من جهته، يتناول الباحث في مركز مدى الكرمل، مهنّد مصطفى، التحديات التي تواجه فلسطيني الداخل في هذا العام بيوم الأرض. ويقول مصطفى لـ«العربي الجديد»: «يأتي يوم الأرض هذا العام على فلسطينيي الـ48 في ظل الحرب على غزة وتفاقم السياسات العنصرية تجاه عرب الداخل». ويلفت الباحث إلى أن «هذه السياسات تمثلت في الملاحقة السياسية للفلسطينيين بسبب موقفهم من الحرب على غزة، بوجود حكومة هي الأكثر عنصرية في تاريخ إسرائيل، ويأتي يوم الأرض رافعاً فكرة التظاهر والاحتجاج على قضية الأرض التي لا تزال القضية المركزية في صفوف الفلسطينيين في الداخل في ظل سياسات التهويد والملاحقة وتكميم الأفواه، والتي جاء أحد تعبيراتها في قوانين عديدة منها اعتبار الصهيونية عاملاً في سياسات الأرض». ويتابع: «يُعتبر يوم الأرض هذا العام ذا أهمية لرفع الصوت الوطني والسياسي المناهض للحرب ومحاولة القضاء على القضية الفلسطينية شعبا وأرضا». ويستدرك أنه «لذلك يأخذ هذا الحدث المستمر أهمية في الدمج بين القضية الوطنية والقضية المدنية، في اعتبار الأرض مكاناً للبقاء والصمود والحفاظ على الوجود في الحاضر والمستقبل، وتأكيد مركزية الأرض في الصراع مع المشروع الصهيوني». ويأتي ذلك برأيه «بالذات في هذه الفترة التي تحاول فيها الحكومة الإسرائيلية نزع الفلسطينيين في الداخل وفصلهم عن الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ليكون يوم الأرض صرخة وفرصة وحدثاً يؤكد التواصل أمام سياسات الفصل، ويؤكد وحدة القضية أمام محاولة تشتيتها».

شرق غرب

غروندبرغ يبحث الأزمة اليمنية في موسكو

اختتم المبعوث الأممي، هانس غروندبرغ (الصورة)، زيارة إلى موسكو أمس الجمعة، أجرى خلالها مباحثات مع نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين ونائب وزير الخارجية والمبعوث الروسي الخاص للشرق الأوسط، ميخائيل بوغدانوف، تناولت الأزمة اليمنية. وبحسب بيان صادر عن مكتبه، استعرض غروندبرغ الجهود المبذولة لدعم الأطراف اليمنية للتوصل إلى اتفاق بشأن خريطة طريق ولتنفيذ التزاماتهم بوقف إطلاق النار واستئناف عملية سياسية جامعة برعاية الأمم المتحدة. كما تناولت المناقشات «التطورات في اليمن والمنطقة وتأثيرها على تقدم جهود السلام».

(العربي الجديد)

قائد البحرية التايوانية يزور أميركا في أبريل

قالت ستة مصادر أمنية لوكالة «رويترز» إن قائد البحرية التايوانية تانغ هوا سيزور الولايات المتحدة خلال شهر إبريل/نيسان المقبل لحضور مراسم عسكرية ومناقشة تعزيز التعاون البحري الثنائي في ظل تصاعد التهديدات الصينية للجزيرة. ووفقاً للمصادر المطلعة على تفاصيل الرحلة فإن المحادثات جارية لترتيب اجتماع مع قائدة العمليات البحرية الأميركية الأميرال ليسا فرانكيتي.

(رويترز)

الصين تريد «إدارة سلمية» للخلافات مع الفيليبين

قال متحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، لم يذكر اسمه، أمس الجمعة، إن الصين لن تسمح للفيليبين بأن تتصرف بإرادة منفردة بشأن قضية بحر الصين الجنوبي. وأضاف: «لقد أعربنا عن موقفنا الجاد عدة مرات. ونعارض التدخل الخارجي والانتهاك والاستفزاز، وندعو إلى الإدارة السليمة للخلافات».

(قنا)

البنتاغون: قرار الانسحاب من النيجر لم يصدر بعد

أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بات رايدر، أمس الجمعة، أن الوزارة لم تتخذ قراراً بعد بشأن انسحاب الجيش الأميركي من النيجر. وأوضح أنه «لم يتم اتخاذ أي قرارات بشأن خروج القوات الأميركية في هذه المرحلة»، مشيراً إلى أنه لن يعلق على بيان النيجر الصادر يوم الأربعاء الماضي والذي ورد فيه أن «الولايات المتحدة ستقدم خطة لسحب جنودها من البلاد». وأضاف: «على حد علمي، هناك مفاوضات جارية الآن».

(الأناضول)

وزير الخارجية الفرنسي يزور الصين الاثنين

يبدأ وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه (الصورة)، بعد غد الاثنين، زيارة للصين، وفق ما أعلنت الخارجية الصينية أمس الجمعة، تزامناً مع احتفال البلدين بمرور 60 عاماً على إقامة علاقاتهما الدبلوماسية. ومن المقرر أن يلتقي سيجورنيه بنظيره الصيني وانغ يي. كذلك، سيشارك سيجورنيه في إطلاق معرض «فرساي إي لا سيتي انتردیت» في المدينة المحرمة في بكين حيث يتم عرض حوالى 60 عملاً فنياً وقطعاً ثمينة من قصر فرساي.

(فرانس برس)

الحدث

تصعيد الجبهة اللبنانية: غالانت يتوعد بتوسيع المعركة

تواصل التصعيد العسكري، أمس الجمعة، على الجبهة اللبنانية بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي، الذي قال إنه استهدف قيادياً للحزب في العمق الجنوبي مجدداً

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **العربي الجديد**

واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، توسعة عدوانه على لبنان، وتصعيده المستمر في عملية القصف، مستهدفاً مرة جديدة منطقة صور بعيداً عن المنطقة الحدودية بين جنوب لبنان وشمالي الأراضي المحتلة. وجاء استهداف سيّارة في منطقة البازورية، ما أدى إلى مقتل قيادي في حزب الله، بعد ساعات قليلة من سقوط 5 قتلى للحزب اللبناني بضربات إسرائيلية فجر أمس على سورية، فيما واصل حزب الله، أمس، قصف القواعد العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات على طول الحدود، مستخدماً بشكل خاص صواريخ بركان التي تحمل رؤوساً حربية ثقيلة، علماً أنه استخدمها للمرة الأولى أول من أمس على المستوطنات.

وقتل قيادي في حزب الله بقصف جوي مُسيّر، استهدف، صباح أمس، سيارة على طريق البازورية – وادي جيلو، في منطقة صور. وأعلن جيش الاحتلال استهداف مسيّرة له على عبد الحسن نعيم، الذي قال إنه نائب قائد وحدة الصواريخ والقذائف التابعة لحزب الله، في منطقة البازورية جنوبي لبنان، مضيفاً أن نعيم «كان خبيراً كبيراً في التنظيم وخصوصاً في مجال القذائف الصاروخية، وكان يقود عمليات لإطلاق قذائف كبيرة الوزن ويعمل لتخطيط وتفعيل اعتداءات ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية». وأكد حزب الله مقتل نعيم، من بلدة سلعا، الذي «ارتقى شهيداً على طريق القدس»، بحسب بيان له. من جهته، أعلن حزب الله، أمس، استهدافه تجمعاً لجنود الاحتلال في قلعة هونين بقذائف المدفعية، ومقر قيادة الفرقة «91» في ثكنة برانيت بصواريخ «بركان»، مؤكداً إصابتها إصابة مباشرة، حيث قال إنه قصف الثكنة جاء «في إطار الرد على اعتداءات العدو الإسرائيلي في دمشق وحلب». كما أعلن الحزب استهدافه، صباح أمس، مرتين، ثكنة زبدين في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة بصواريخ فلق، وآليات إسرائيلية في موقع المالكية بالقذائف المدفعية. ونقل عن الإعلام الإسرائيلي تسجيله دوي صفارات الإنذار في مستوطنات دوفيف وبرعم ومرغليوت ومستوطنات أخرى في الجليل الأعلى.

في المقابل، طاول القصف الإسرائيلي، أمس، قرى وبلدات حدودية مختلفة، ومنها استهدافه الخيام وأطراف بلدتي كفرشوبا والهبارية. ونقلت قناة المنار التابعة لحزب الله أن طيران الاحتلال شنّ أيضاً غارات عدة على أطراف بلدة شبعا واستهدف بصاروخ بلدة عيتا الشعب. في غضون ذلك، عاد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، أمس، إلى إطلاق التهديدات باتجاه لبنان قائلاً، خلال عقده جلسة لتقييم الأوضاع في مقر القيادة الشمالية: «سنزيد من وتيرة العمليات ونوسع المعركة، هذا ما قلته لوزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، والمبعوث الأميركي الخاص عاموس هوكشتاين، هذا الأسبوع، في واشنطن، وهذا ما أوعزت للجيش به في القيادة الشمالية». واعتبر أن «نتائج ما تقوم به القيادة الشمالية باهرة جداً، وتدار المعركة على مستوى عال جداً». وأضاف: «انتقلنا من ضرب حزب الله إلى ملاحقته، سنصل إلى كل مكان يوجد فيه في بيروت وبعلبك وصور وصيدا والنبطية، وإلى كل امتداد الجبهة، وأيضاً إلى أماكن بعيدة أكثر مثل دمشق وغيرها. سنعمل في كل مكان يتطلب منا ذلك». واعتبر غالانت أن «حزب الله هو المسؤول عن الدمار الكبير في لبنان، والإمين العام للحزب حسن) نصر الله هو المسؤول بشكل شخصي عن عدد القتلى الكبير في التنظيم. قتل أكثر من 320 مخرباً لديهم، وسنجبي ثمناً مقابل كل عملية من لبنان». يذكر أن عدد الشهداء في لبنان بفعل قصف الاحتلال منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تاريخ بدء التصعيد على الجبهة اللبنانية، تخطى 320، غالبيتهم من حزب الله، بينما يُسجّل تزايد مستمر في أعداد النازحين من القرى والبلدات الجنوبية بما يتخطى 90 ألفاً.

وردّاً على هذا التصعيد، أكد نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله علي دعموش، أمس، أن «العدو الإسرائيلي مهما حاول التمادي في عدوانه على لبنان وارتكاب المجازر، فلن يستطيع أن يصل إلى ما يريد، ولن يدفع المقاومة للتراجع عن مساندة غزة». بدوره، قال النائب في البرلمان اللبناني عن حزب الله حسن عز الدين، خلال تشييع شهيد للحزب في بلدة الجبين الحدودية، إن الاحتلال «مهما فعل وحاول التمادي في عدوانه، فعليه أن يعلم أنه سيتحمل المسؤولية بالكامل فيما لو أقدم على توسعة الحرب وانزلّ إلى حرب قد يبدأها، ولكنه لا يعرف كيف يخرج منها». إلى ذلك، رحّبت وزارة الخارجية اللبنانية، أمس، بقرار محكمة العدل الدولية إصدار تدابير احترازية مؤقتة جديدة ضمن الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام المحكمة بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وخرق التزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها».

وطالبت المجتمع الدولي بـ«اتخاذ إجراءات فورية لوقف الحرب على غزة، والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وتطبيق قراري مجلس الأمن 2728 (الصادر قبل أيام والذي يدعو لوقف إطلاق النار في غزة خلال رمضان) و1701 (وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان عقب عدوان تموز/يوليو 2006)».

وفي سياق متصل بالعدوان الإسرائيلي على لبنان، طالبت 16 منظمة حقوقية وأهلية، أمس، من بينها «هيومن رايتس ووتش» و«العدل الدولية» و«مراسلون بلا حدود»، بنشر نتائج تحقيق أممي في قصف إسرائيلي على جنوب لبنان أسفر عن مقتل الصحافي عصام عبد الله وإصابة إعلاميين آخرين في 13 أكتوبر الماضي.

غالانت: نتحول من مدافعين إلى ملاحقين لحزب الله

من قصف حزب الله على كريات شمونة، الأربعاء الماضي (عامير ليفي/Getty)

تقرير

أعنف غارات إسرائيلية على سورية منذ 3 سنوات

قتل 42 شخصاً، بينهم 5 من عناصر حزب الله، في أعنف هجوم جوي يشنه الاحتلال في سورية، منذ ثلاث سنوات

غازي عنّاب ـ **محمد كركص**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

أدت أعنف الغارات التي يشنها طيران الاحتلال الإسرائيلي على سورية منذ 3 سنوات، واستهدفت كتيبة عسكرية ومستودعات أسلحة تسيطر عليها مليشيات مدعومة من إيران في محيط مطار حلب الدولي، عن سقوط 42 قتيلاً، بينهم 5 عناصر في حزب الله اللبناني.

وشنّ طيران الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الجمعة، غارات جوية مستخدماً صواريخ شديدة الانفجار، استهدفت كتيبة عسكرية ومستودعات أسلحة تسيطر عليها مليشيات مدعومة من إيران في محيط مطار حلب الدولي. وقالت مصادر عاملة في وحدات الرصد التابعة للمعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، إنّ طائرات تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي شنّت عدة غارات مستخدمة صواريخ شديدة الانفجار، استهدفت مبنى يتخذه حزب الله اللبناني مقراً له في الجهة الشرقية من مطار حلب الدولي، وكتيبة جبرين التي تحتوي على مستودعات أسلحة، وتبعد عن مطار حلب ما يقارب خمسة كيلومترات من الجهة الشرقية، بالإضافة إلى استهداف محيط معامل الدفاع في منطقة السفيرة، والتي توجد فيها مستودعات أسلحة تابعة للمليشيات المدعومة من إيران بريف حلب الجنوبي.

وأعلن مصدر في حزب الله، لـ«العربي الجديد»، سقوط «خمسة شهداء للحزب في حلب»، فيما أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان أمس الجمعة، «مقتل 42 هم 36 من قوات النظام و6 من حزب الله اللبناني، جراء الضربات الإسرائيلية التي طاولت مستودعاً للصواريخ لحزب الله، يقع بالقرب منه مركز للتدريب» في منطقة جبرين قرب مطار حلب الدولي. وبحسب المرصد «تعد هذه الحصيلة من القتلى من قوات النظام الأعلى خلال الضربات الإسرائيلية السابقة التي طاولت مناطق سورية». واعتبر أن هذا الهجوم يعد «الأعنف في الضربات الإسرائيلية على سورية منذ ثلاث سنوات».

وردّاً على سؤال لوكالة فرانس برس، اكتفى الجيش الإسرائيلي بالقول إنه «لا يعلق على معلومات صحافية».

من جهتها، ذكرت وزارة دفاع النظام السوري، في بيان، أن «عدداً من المدنيين والعسكريين قتلوا بعدما شن العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً من اتجاه أثريا جنوب شرق حلب، مستهدفا عدداً من النقاط في ريف حلب». وأضافت أن «ذلك حدث بالتزامن مع اعتداء بالطيران المسير نفذته التنظيمات الإرهابية من إدلب وريف حلب الغربي في محاولة منها لاستهداف المدنيين في مدينة حلب ومحيطها».

وندد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، في بيان أمس الجمعة، بالهجمات التي نفذتها إسرائيل على محافظة حلب، معتبراً أنها «انتهاك سافر للقوانين والمقررات الدولية وسيادة ووحدة الأراضي السورية». وقال إن الهجمات الإسرائيلية تمثل «تهديداً جاداً على السلام والأمن الإقليمي والدولي»، داعياً المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي إلى التنديد بهذه الهجمات واتخاذ «خطوات رادعة وإرغام الكيان الصهيوني المعتدي على تحمل المسؤولية». وهاجم كنعاني مجموعات سورية معارضة تشن هجمات على مواقع النظام السوري، معتبراً أن الهجمات الإسرائيلية بالتزامن مع هجمات تلك الجماعات دليل على دعم إسرائيلي لها، حسب قوله. واعتبر أن الهجمات الإسرائيلية على سورية تمثل «محاولة يائسة وحقيرة لتوسيع الأزمة واستمرارها في المنطقة بهدف ترميم الصورة المهزومة للكيان الصهيوني أمام الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة»، مضيفاً أنها «مغامرة خطيرة». وكانت طائرة حربية إسرائيلية قد استهدفت، أمس الأول الخميس، مقراً تستخدمه المليشيات الإيرانية لعقد اجتماعات أمنية وعسكرية على طريق مطار دمشق الدولي في محيط منطقة السيدة زينب بريف العاصمة السورية دمشق، من دون ورود معلومات عن وقوع قتلى، غير أن وكالة سانا التابعة للنظام السوري نقلت عن مصدر عسكري، أن مدنيين اثنين أصيبا جراء القصف الذي قالت إنّه استهدف مبنى سكنياً في ريف دمشق، إضافة إلى بعض الخسائر المادية. يأتي ذلك بعد 3 أيام على غارات واسعة، يعتقد أنها إسرائيلية، طاولت مواقع لمليشيات موالية لإيران في شرق سورية، وأسفرت عن مقتل وإصابة العشرات من الجنسيات العراقية والإيرانية والسورية. وذكر المرصد أن أجهزة النظام السوري الأمنية شنت حملة اعتقالات في مدينة دير الزور على خلفية الغارات الإسرائيلية قبل يومين، حيث اعتقلت 12 شخصاً، بينهم عنصران من الشرطة العسكرية، بتهمة إعطاء المعلومات وتصوير الدمار الناجم عن القصف الجوي.

كنعاني: الهجمات الإسرائيلية محاولة يائسة لتوسيع الأزمة

من هجوم إسرائيلي على الهرمل، يناير الماضي (Epa)

وفي الأول من مارس/ آذار الحالي، قُتل ثلاثة عناصر في حزب الله، وعنصر من الحرس الثوري الإيراني، جراء غارة جوية نفذها سلاح الجو الإسرائيلي، استهدفت ريف مدينة بانياس بريف محافظة طرطوس، غربي سورية. ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، فقد شنت إسرائيل العديد من الضربات والاغتيالات بعد حادثة اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني في سورية رضي الموسوي، في 25 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، حيث قتل مع اثنين من جنسية غير سورية، باستهداف مبنى بالسيدة زينب بريف دمشق. وأحصى المرصد منذ ذلك الحين 30 ضربة إسرائيلية على سورية، 22 منها جوية و8 برية، أسفرت عن إصابة وتدمير نحو 61 موقعاً ما بين مستودعات للأسلحة والذخائر ومقرات ومراكز وآليات، وتسببت في مقتل 93 شخصاً، هم 15 عنصراً في الحرس الثوري الإيراني، و17 من حزب الله اللبناني، و18 من الجنسية العراقية، و20 من المليشيات التابعة لإيران من الجنسية السورية، و23 من المليشيات التابعة لإيران من جنسيات غير سورية، إضافة إلى مقتل 13 مدنياً.

قضية

يفتح «الفيتو» الروسي في مجلس الأمن الذي منع التمديد للجنة خبراء أممية تراقب تطبيق العقوبات على كوريا الشمالية الباب أمام تسريع التعاون العسكري بين موسكو وبيونغ يانغ

روسيا تكافئ كوريا الشمالية

إنهاء الرقابة الأممية على العقوبات لتسريع صفقات التسليح

بعد نحو 7 أشهر على اللقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، على الأراضي الروسية، وما أعقبه من انتقال موسكو إلى مرحلة جديدة من التعاون مع بيونغ يانغ، لا سيما عسكريا عبر تقديم الأسلحة والذخيرة الكورية الشمالية لروسيا لاستخدامها في حربها ضد أوكرانيا، يبدو أن أوان مكافأة بيونغ يانغ قد حان بالنسبة لموسكو، وهو ما تجلى باستخدام روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لإنهاء عمل لجنة خبراء أممية مكلفة، منذ العام 2009، مراقبة تطبيق العقوبات على كوريا الشمالية. وهذه الخطوة الروسية، التي أغضبت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وحتى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنها لن تؤدي إلى وقف العقوبات إلا أنه ينتظر أن تتيح لروسيا الحصول على مزيد من الأسلحة من بيونغ يانغ بغياب أي مراقبة أممية.

وفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على كوريا الشمالية بعد أول تجربة نووية أجرتها في العام 2006، وشدد العقوبات على مر السنين في إجمالي 10 قرارات تسعى إلى كبح البرامج النووية والصاروخية لبيونغ يانغ. وتراقب لجنة الخبراء المستقلين، المؤلفة من 7 أعضاء، منذ 15 عاماً تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على كوريا الشمالية، وتقدم تقارير مرتين سنوياً إلى مجلس الأمن وتوصي بالقيام بعمل لتحسين تنفيذ الإجراءات. وينتهي تفويض لجنة الخبراء الحالية بعد شهر من الآن أي في 30 إبريل/ نيسان المقبل. ومنذ العام 2019، تحاول روسيا والصين إقناع المجلس بتخفيف العقوبات التي لم يحدد تاريخ نهايتها.

وفي تقريرها الأخير الصادر مطلع مارس/ آذار الماضي أكدت لجنة الخبراء مرة أخرى أن كوريا الشمالية واصلت «الاستخفاف بعقوبات مجلس الأمن» لا سيما من خلال تطوير برنامجها النووي، وإطلاق الصواريخ البالستية وانتهاك العقوبات البحرية والقيود على واردات النفط. وأشارت إلى أنها بدأت التحقيق في «المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن قيام كوريا الشمالية بتزويد دول أخرى بأسلحة وذخائر تقليدية» في انتهاك للعقوبات، ولا سيما إلى روسيا بسبب حربها في أوكرانيا. واستخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار يمدد لعام تفويض لجنة خبراء مكلفة مراقبة تطبيق العقوبات على كوريا الشمالية. وحصل القرار على تأييد 13 صوتاً مع امتناع الصين عن التصويت. ومع ذلك، ما تزال العقوبات نفسها سارية. وقبل التصويت مباشرة، أكدت 10 دول أعضاء في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وكوريا الجنوبية واليابان ومالطا وسيراليون وسلوفينيا والإكوادور وسويسرا، في إعلان مشترك أنه «في ضوء المحاولات المتكررة (من كوريا الشمالية) لتقويض السلام والأمن الدوليين فإن عمل اللجنة أهم من أي وقت مضى».

روسيا تدافع عن استخدام «الفيتو»

ودافعت روسيا عن قرارها استخدام الفيتو ضد التمديد للجنة. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروف، في بيان أمس إنه «على مر السنين لم تساعد التدابير التقييدية الدولية على تحسين الوضع الأمني في المنطقة، بل بالعكس، ففي غياب الآليات لمراجعة تدابير العقوبات بطريقة مخففة، تظل هذه الأداة مصدر إزعاج خطراً يعوق بناء الثقة والحوار السياسي». وكان السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا اتهم، خلال جلسة مجلس الأمن، «اللجنة بأنها تواصل تركيز عملها على قضايا غير مهمة لا ترقى إلى مستوى المشكلات التي تواجهها شبه الجزيرة». وأوضح أن «روسيا طلبت من المجلس تبني قرار بإجراء تقييم مفتوح وصادق للعقوبات»، مشدداً على أنه «إذا كان هناك اتفاق على تجديد العقوبات سنوياً، فإن مهمة لجنة الخبراء ستكون منطقية»، مندداً برفض الولايات المتحدة وحلفائها قبول هذا التعديل.

أما المتحدث باسم وزارة الخارجية الصيني لين جيان، فأوضح في مؤتمر صحافي أمس الجمعة، أن بلاده تعارض «فرض عقوبات بشكل أعمى» على كوريا الشمالية. وقال إن «الوضع الراهن في شبه الجزيرة (الكورية) ما زال متوتراً، وفرض عقوبات بشكل أعمى لا يمكن أن يحل المشكلة». وردداً على سؤال قال إن «الحل السياسي هو السبيل الوحيد». وأضاف: «نأمل أن يتمكن مجلس الأمن الدولي وجميع الأطراف ذات الصلة من القيام بجهود بناءة لتحقيق ذلك».

في المقابل، قالت السفيرة البريطانية لدى الأمم المتحدة باربرا وودوارد إن «هذا الفيتو ليس دليلاً على قلق على شعب كوريا الشمالية أو فعالية العقوبات، إنه يتعلق بروسيا من خلال الحصول على الحرية لانتهاك العقوبات بحثاً عن أسلحة لاستخدامها ضد أوكرانيا». ورات وودوارد أنّ الفيتو الروسي يأتي في أعقاب صفقات أسلحة بين روسيا وكوريا الشمالية، في انتهاك لعقوبات الأمم المتحدة، بما تضمن "نقل صواريخ بالستية، والتي استخدمتها روسيا فيما بعد في غزوها غير القانوني لأوكرانيا منذ مطلع العام الحالي».

وفي إطار التنديد بالفيتو الروسي، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، في بيان، إن «أفعال روسيا قوضت بشكل سافر السلام والأمن الدوليين، وكل ذلك من أجل دفع الصفقة الفاسدة التي أبرمتها موسكو مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية». بدورها، قالت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، في بيان، إنّ سيول «تؤكد بوضوح أنّ روسيا الاتّحادية، رغم وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، اتّخذت قراراً غير مسؤول». ووصفت وزارة الوحدة الكورية الجنوبية، التي تتعامل مع العلاقات مع الشمال، التصويت الروسي بأنه «مؤسف للغاية».

اللجنة كانت بدأت التحقيق بتزويد كوريا الشمالية أسلحة لروسيا

عارضت الصين «فرض عقوبات بشكل أعمى» على بيونغ يانغ

كوري جنوبي يشاهد في سيول مناورة صاروخية كورية شمالية. مارس الحالي (Getty)

كوريا الشمالية مورد رئيسي للأسلحة لروسيا

وجاء الفيتو الروسي في مجلس الأمن لمنع تمديد عمل اللجنة لمدة عام إضافي بعد ساعات من انتهاء زيارة رئيس المخابرات الروسية الخارجية سيرغي ناريشكين إلى بيونغ يانغ، حيث التقى بوزير أمن الدولة الكوري الشمالي ري تشانج داي. وقال جهاز المخابرات الروسي، في بيان الخميس الماضي، إنهما «ناقشا القضايا الراهنة المتعلقة بتطور الوضع الدولي وضمان الأمن الإقليمي وتعزيز التعاون بين روسيا وكوريا الشمالية في مواجهة محاولة تكثيف الضغوط من القوى الخارجية». من جهتها، قالت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية إن الجانبين بحثا تعزيز التعاون للتصدي لـ«التحركات التجسس والتآمر المتزايدة التي تقوم بها القوى المعادية». وسعى بوتين لتعزيز العلاقات مع كوريا الشمالية منذ غزو أوكرانيا في العام 2022. ودأبت الولايات المتحدة وحلفاؤها ما يقولون إنه وصول شحنات كبيرة من الصواريخ الكورية الشمالية إلى روسيا للمساعدة في جهودها الحربية.

وفي حين تحظر عقوبات الأمم المتحدة نقل الأسلحة من وإلى كوريا الشمالية، أصبح نظام الزعيم كيم جونغ أون مورداً كبيراً للأسلحة لجهود بوتين الحربية في أوكرانيا. وأعلنت أوكرانيا، مراراً في الآونة الأخيرة، أنها عثرت على حطام من صواريخ بالستية كورية شمالية الصنع بعد هجمات على أهداف في البلاد. بدوره، قال وزير دفاع كوريا الجنوبية شين وون-سيك، في تصريح صحافي في فبراير/ شباط الماضي، إن مصانع الذخيرة في كوريا الشمالية تعمل بكامل طاقتها لإنتاج أسلحة لإرسالها إلى روسيا بما في ذلك ملايين الطلقات من قذائف المدفعية، مشيراً إلى أن بيونغ يانغ زودت موسكو بنحو 7 آلاف حاوية أسلحة منذ يوليو/تموز الماضي، لعملياتها العسكرية في أوكرانيا. وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أفاد البيت الأبيض، في بيان، بأن بيونغ يانغ سلّمت «أكثر من ألف حاوية» تحتوي على معدات عسكرية وذخيرة إلى روسيا. كما اتهمت سيول بيونغ يانغ بإرسال أكثر من مليون قذيفة مدفعية إلى موسكو. في المقابل يبدو أن بيونغ يانغ تلقت مشورة فنية من موسكو بشأن مشروعها لإطلاق قمر صناعي للاستطلاع العسكري.

«مستقبل قاتم» لتطبيق العقوبات

وقال ثلاثة أعضاء سابقين في اللجنة، لوكالة رويترز، إن تحرك روسيا لحل لجنة الخبراء التي تراقب عقوبات الأمم المتحدة على كوريا الشمالية يشير إلى «مستقبل قاتم» لتطبيق العقوبات. وقال دبلوماسيون إنه يبدو من غير المرجح إجراء تصويت آخر لمحاولة تجديد التفويض قبل انتهائه في 30 إبريل المقبل. ويؤكد الفيتو الروسي على تعمق العلاقات بين موسكو وبيونغ يانغ، التي شملت شحنات غير مسبوقة من الصواريخ البالستية والذخيرة لاستخدامها في الحرب في أوكرانيا، بالإضافة إلى إمدادات وقود محتملة لكوريا الشمالية وفقاً لمسؤولين أميركيين وكوريين جنوبيين ومحللين مستقلين لوكالة رويترز. ونفت موسكو وبيونغ يانغ إبرام صفقات أسلحة بينهما، لكنهما تعهدتا بتعميق العلاقات العسكرية.

ويمثل الفيتو الروسي نقطة تحول رئيسية في نظام العقوبات الدولية ضد كوريا الشمالية، كما قال أرون أرنولد، العضو السابق في اللجنة الذي يعمل الآن كخبير عقوبات في المعهد الملكي للخدمات المتحدة في بريطانيا. وأضاف لـ«رويترز»، أن «تصويت روسيا، إلى جانب انتهاكها الصارخ للعقوبات من خلال شراء أسلحة تقليدية من كوريا الشمالية، وتاريخ طويل من تجاهل التزاماتها، والدعم الضمني على الأقل من الصين، يشير إلى أن المستقبل قاتم لنظام عقوبات كوريا الديمقراطية». وقال عضو كبير سابق في اللجنة، طلب عدم الكشف عن اسمه، إن «التقرير الأخير (للجنة) مثير للاهتمام للغاية، لأنه على الرغم من أنه يدخل في بعض التفاصيل المفيدة حول التمويل والعمال في الخارج، إلا أنه بالكاد يتم ذكر الصين. إذا كنت تتحدث عن خرق العقوبات، ولا تذكر الصين، فهذا ليس انعكاساً دقيقاً للغاية لما يحدث بالفعل». واعتبر أنه في حين بدت تقارير اللجنة وكأنها ملخص شامل، إلا أنها كانت أشبه بجزء صغير من لغز أكبر، حيث لا يشار إلى القطع الكبيرة. من جهته، قال الأستاذ في جامعة «إيهوا» في سيول، ليف إريك إيسلي، لـ«رويترز»، إن نهاية عمل اللجنة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التعاون الثلاثي بين واشنطن وسيول وطوكيو، ويمكن نشر مزيد من الأدلة على انتهاكات العقوبات للجمهور، لأن التأثير المُقيد لموسكو وبكين على التقارير سيختفي مع انتهاء عمل لجنة خبراء الأمم المتحدة. بدوره، أشار الرئيس السابق للجنة هيو غريفيث إلى أن «البنوك العالمية وشركات التأمين، التي تعتمد على تقارير مستقلة لتجميد وإغلاق الحسابات المرتبطة بشبكات التهرب من العقوبات في الخارج لكوريا الشمالية، ستعثر على آليات جديدة» للقيام بهذا الأمر. وقال غريفيث إن الفيتو يشير إلى أن روسيا لا تريد أن تبلغ هيئة تابعة لمجلس الأمن الدولي عن شرائها غير القانوني للصواريخ البالستية الكورية الشمالية وذخائر المدفعية التقليدية. وأضاف أن «الفيتو الروسي يشير إلى أن (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين سيكثف تعاونه في مجال الصواريخ البالستية وخرق الحظر مع كوريا الشمالية».

واعلنت جيني تاون، الخبيرة في «برنامج 38 نورث»، وهو برنامج مراقبة كوريا الشمالية ومقره واشنطن، أن الفيتو يكشف مدى قوة العلاقات بين روسيا وكوريا الشمالية. وقالت، لوكالة رويترز، إنه «يؤكد أنه لا ينبغي توقع فرض عقوبات جديدة على مستوى مجلس الأمن الدولي في البيئة الجيوسياسية الحالية، والخيار الأكبر على الدول الآن للتعامل مع جهود مراقبة العقوبات». وكانت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أطلقتا، أخيراً، فرقة عمل جديدة تهدف إلى منع كوريا الشمالية من شراء النفط غير المشروع، وخاصة من روسيا. كما فرض البلدان عقوبات أحادية الجانب على أفراد وكيانات مقرها في روسيا والصين والإمارات، بتهمة تحويل الأموال إلى برامج الأسلحة في بيونغ يانغ.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

سيول تطالب بتعزيز الردع

طلب وزير الدفاع الكوري الجنوبي شين وون-سيك، امس الجمعة، من مشرعين اميركيين، خلال اجتماع في سيول، دعم الكونغرس لتعزيز التزام الردع الاميركي لحماية كوريا الجنوبية، في مواجهة التهديدات الكورية الشمالية. وذكرت وزارة الدفاع، في بيان، ان «الوزير قدّم الطلب للوفد الذي يزور سيول، موضحا جهود الحلفاء لانشاء نظام ردع موسّع معزز بحلول النصف الاول من العام الحالي، لمنع التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية».

إخفاقات أمنية بهجوم موسكو: الكرملين منشغل بالقمع

اعلنت طاجكستان، امس، عن توقيفات جديدة مرتبطة بهجوم موسكو، الذي ينظر اليه بشكل عام كإخفاق امني كبير للاجهزة الاستخبارية الروسية المنشغلة بالقمع

لا يزال الهجوم الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 140 شخصاً واستهدف مركز «كروكوس سيتي» للحفلات الموسيقية في ضواحي العاصمة الروسية موسكو، في 22 مارس/آذار الحالي، يلقي بثقله على المشهد الأمني والسياسي في روسيا، نظراً إلى ما يُعتبر إخفاقاً استخبارياً في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، المنشغل منذ أكثر من عامين بغزو أوكرانيا. وفيما نقلت وكالة رويترز، أمس، عن مصدر أمني في طاجكستان تأكيده اعتقال سلطات بلاده تسعة اشخاص مشتبه في صلتهم بهجوم موسكو الذي تبناه تنظيم داعش، سلّط تقرير لوكالة أسوشييتد برس الضوء على الإخفاق الاستخباري الروسي الذي أرجعه إلى انشغال موسكو طويلاً بحملة قمع المعارضين، وخلق أعداء «وهميين».

ونقلت وكالة رويترز، أمس، عن مصدر أمني في طاجكستان تأكيده اعتقال السلطات في بلاده تسعة أشخاص خلال الأسبوع الحالي، للاشتباه في أن لهم صلات بهجوم «كروكوس سيتي»، وكذلك بـ«داعش». يذكر أن المسلّحين الأربعة المشتبه بتورطهم في الهجوم الأكثر دموية في روسيا منذ 20 عاماً يتحدرون من طاجكستان، وكان قُبض عليهم مع سبعة مشتبه بهم آخرين، بعضهم يتحدر أيضاً من هذا البلد الذي كان جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، بحسب ما أعلنت هيئة الأمن الفيدرالية الروسية، بعد يوم من الهجوم. وأول من أمس الخميس، أعلنت لجنة التحقيق الروسية اعتقال متهم جديد، لم تقدم توضيحات حول جنسيته.

وقال المصدر لـ«رويترز»، أمس، إن جهاز الأمن الوطني في طاجكستان اعتقل الأشخاص التسعة يوم الاثنين الماضي، في مدينة وحدات (10 كيلومترات شرق العاصمة) ونُقلوا إلى العاصمة دوشنبه. وكانت مصادر تحدثت للوكالة، في وقت سابق، عن أن طاجكستان، التي تستضيف قاعدة عسكرية روسية، والعضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تضم روسيا وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، اعتقلت أيضاً عائلات المسلحين المشتبه بهم الذين اعتقلتهم موسكو كي يتمكن المحققون الروس من استجوابهم في دوشنبه.

وأعلن «داعش» مسؤوليته عن هجوم موسكو، وقال مسؤولون أميركيون إن لديهم معلومات تظهر أن فرعه في أفغانستان، «داعش - خراسان»، نفذ الهجوم، لكن موسكو توجه اصابع الاتهام منذ أكثر من أسبوع نحو كييف. وأكد محققون روس، أول من أمس، أنهم عثروا على دليل على أن المسلحين الذين قاموا بتنفيذ الهجوم على صلة «بقوميين أوكرانيين»، وهو ما نفته واشنطن على الفور ووصفته بأنه «رعاية لا أساس لها من الصحة. كما نفت كييف أي تورط لها في الهجوم.

في غضون ذلك، سلّط تقرير لـ«أسوشييتد برس»، أمس، الضوء على انشغال موسكو بحملة قمع ضد المعارضين، وهو ما مهّد لهجوم من نوع وحجم هجوم «كروكوس سيتي». وذكّرت بأنه قبل ساعات من الهجوم، حذّرت السلطات الروسية سجل الجماعات المتطرفة والإرهابية، لكنها أضافت إليه حركة مجتمع المثليين، ما أثار تساؤلات حول كيفية تقييم الأجهزة الأمنية الروسية الواسعة للتهديدات التي تواجه البلاد.

وفي العموم، فقد رأى التقرير، استناداً إلى خبراء ومتابعين، أن هجوم 22 مارس يشكّل إخفاقاً أمنياً كبيراً تحت حكم بوتين، الذي وصل إلى السلطة قبل 24 عاماً عن طريق انتهاج التشدّد مع من وصفهم بـ«الإرهابيين» في منطقة الشيشان. وبرأي الوكالة، فإن جهاز الأمن الروسي الضخم كان ركّز خلال السنوات الأخيرة الماضية على خنق المعارضة السياسية، والإعلام الحرّ، ومجموعات المجتمع المدني، في أقوى حملة قمع منذ أيام الاتحاد السوفييتي. وقد تفاقمت هذه الحملة بعد غزو أوكرانيا. وذكّرت الوكالة أيضاً بكيفية قمع الاحتجاجات الفردية من قبل شرطة مكافحة الشغب، وكيف أوقف المشاركون طريق زهور أو إضاءة شموع بعد الإعلان عن وفاة المعارض الروسي الكسي نافالني في سجنه الروسي، في 16 فبراير/شباط الماضي، والذي أرجعته السلطات إلى عارض صحي، فيما يتهم خصوم روسيا الكرملين بالوقوف وراءه. كذلك، لفتت «أسوشييتد برس» إلى عدد من الإجراءات القمعية الأخيرة، مثل تعزيز استخدام كاميرات المراقبة المزودة بتقنية التعرف على الوجوه، ووصم العديد من مجموعات المعارضة بـ«الإرهابية»، ما يسهّل سجن كل من يرتبط بها سنوات طويلة.

وبحسب كبير مساعدي نافالني ليونيد فولكوف، الذي يعيش في المنفى اليوم، فقد قال على قناة خاصة به على مواقع التواصل الاجتماعي، أخيراً، تعليقاً على هجوم «كروكوس سيتي»، إن «الأجهزة الأمنية منشغلة كثيراً بالقمع السياسي للانتباه إلى المخاطر الإرهابية». وأضاف: «إنهم يحتون خلق إرهابيين وهميين، هؤلاء الذين يفكرون أو يحتون بشكل مختلف، ولذلك ليس لديهم وقت للإرهابيين الحقيقيين».

يلاحق ضباط الأمن الروس العملاء الأوكرانيين والمعارضة

مواطنون روس يضعون الزهور تكريما لضحايا الهجوم، موسكو، الأربعاء الماضي (صفا كارا/الأناضول)

ويصبّ ضباط الأمن الروس، منذ عامين، جلّ اهتمامهم على ملاحقة عملاء أوكرانيين مفترضين، ومحاولة إحباط هجمات أوكرانية، كما يلاحقون أي إشارات على وسائل التواصل تنمّ عن معارضة داخلية للحرب. وحتى بعد هجوم قاعة الموسيقى، فإن وكالات إنفاذ القانون اتبعت النهج ذاته من القمع، حيث أوقف أشخاص بسبب منشورات لهم على وسائل التواصل اعتبرتها السلطات معارضة لها.

وفي هذا السياق، قال الباحث الكبير في مركز روسيا وأوراسيا التابع لمؤسسة «كارنيغي» البحثية أندريه كوليسنيكوف إن القوات الأمنية الروسية تركّز على معارضي الكرملين، لكنها أثبتت أنها غير كفوءة في ما يتعلق بالمخاطر الحقيقية على البلاد. وكتب كوليسنيكوف في تعليق له أن «هذه الآلة الأمنية ليست ناجحة عندما يكون عليها العمل في مهمتها المباشرة وهي ضمان أمن السكان». وأضاف أن بوتين احتاج حوالي عقد لضمان «الأمن والاستقرار، لكنه بدلاً من ذلك، أجهز على كليهما». وراات الوكالة أن الاتهامات التي وجّهها بوتين لأوكرانيا بالضلوع في هجوم «كروكوس سيتي» قد تمهد الطريق له لرفع مستوى الحرب، ومزيد من القمع في الداخل. لكن من المستبعد أن يجري تغييرات على أي من المراكز القيادية الأمنية، رغم الإخفاء الجسيمة والمحرجة التي قادت إلى الإخفاق الأمني. كما لفتت إلى أن المشرفين الروس الخاصعين والمنفذين لأوامر الكرملين، والإعلام الممول من الدولة، وأي إعلام آخر في البلاد، سيواصلون جميعهم تسويق رسالة بوتين حول دور أوكرانيا في الهجوم، لإبعاد الأنظار عن الأداء الضعيف لقوات إنفاذ القانون.

(أسوشييتد برس، رويترز)

أوباما يهبّ لنجدة بايدن: الجميع في المركب نفسه

ظهر الرئيسان الأميركيان السابقان باراك أوباما وبيل كلينتون مع الرئيس جو بايدن، في حملة لجمع التبرعات للأخير، سلّطت الضوء على كمّ الدعم الذي قد يكون بايدن محتاجاً إليه من سلفيه، لردم شعبيته الضعيفة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رغم العلاقة المعقّدة بينهما، كما وُصفت مراراً في الإعلام الأميركي، وكذلك العدوان الإسرائيلي على غزة الذي سلّط الضوء مجدداً على مقاربة كل منهما التي تحمل اختلافات عدة للصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن أمسية جمع التبرعات في مانهاتن بنيويورك، للرئيس جو بايدن، أول من أمس الخميس، والتي شهدت حضور الرئيس الأسبق باراك أوباما، فاقت بكثير توقعات نجاحها. ورغم حضور الرئيس الديمقراطي الأسبق أيضاً بيل كلينتون تلك الأمسية التي أقيمت في «راديو سيتي ميوزيك هول»، إلا أن أوباما عاد ليخطف الأضواء من بايدن وكلينتون، إذ أكّدت كل المصادر التي تحدث معها الإعلام الأميركي بشأن الحدث أن الرئيس الأسبق الذي كان بايدن نائبه لـ8 أعوام يتحضر للانخراط جدياً في دعم نائبه السابق في انتخابات الرئاسة المقبلة، والتي ترجّح جميع استطلاعات الرأي أن تكون حامية ومتقاربة جداً بين بايدن والرئيس السابق دونالد ترامب، الذي يقترب من نيل ترشيح الحزب الجمهوري رسمياً للرئاسة للمرة الثالثة. وبينما كان أسهل على أوباما، قبل 4 أعوام، حشد الدعم لانتخاب بايدن، حيث كان الأميركيون تحت وقع صدمة كورونا و4 سنوات من عهد ترامب، إلا أن الوضع اليوم أصعب، في ظل استمرار تهاوي بايدن شعبياً.

وبدا أوباما بعدّ العدّة للمساهمة في حملة إعادة انتخاب بايدن. وقد تكون باكورة ذلك حضوره مع كلينتون إلى جانب بايدن في أمسية نيويورك، التي أعلن فيها جمع «مبلغ قياسي» يزيد عن 25 مليون دولار، وهو أكبر مما جمعه ترامب خلال فبراير/ شباط الماضي كاملاً، بحسب حملة بايدن. ويمنح هذا المبلغ، وقبله خطاب حال الاتحاد الذي ألقاه بايدن أمام الكونغرس في 8 مارس/ آذار الحالي، بعض الزخم لحملة الرئيس الفاترة، والتي يخيّم عليها ضعف أدائه في الإستطلاعات، والتململ الشعبي من كبر سنّه، وفقدانه الجاذبية السياسية التي كان يمتلكها كل من أوباما وكلينتون، فضلاً عن استمرار عدم الرضا الأميركي عن الوضع الاقتصادي، رغم أرقامه المشجعة وتراجع البطالة. ويلعب الدعم الاستثنائي الذي يقدّمه بايدن لإسرائيل منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتغطيته لعدوانها على غزة الذي يرقى إلى حرب إبادة، دوراً إضافياً ورئيسياً، في تراجع شعبية الرئيس، وبات يشكّل خطراً على حملته.

هذا الوضع غير المريح، استدعى ربما تدخلاً مبكراً من أوباما وكلينتون في الحملة، فيما أكّدت مصادر لشبكة «سي إن أن» الأميركية أخيراً أن أوباما لن يبدأ فعلياً جولاته لدعم نائبه السابق قبل الخريف. وللتأكيد على عدم سلامة الحملة الديمقراطية، كان لافتاً أول من أمس حجم الاعتراض داخل قاعة «راديو سيتي ميوزيك هول» على حرب غزة، وخارج القاعة التي شهدت تظاهرة حاشدة دعماً لفلسطين رافعة الأعلام الفلسطينية في محيط سيّارة بايدن وأوباما سجّلا تدخلين بارزين للدفاع عن بايدن، في مسألة غزة والاقتصاد. فعلى وقع هتافات «عار عليك سيّد بايدن»، قدّم أوباما وكلينتون مقاربة لحرب غزة، شدّدت على «الحقائق الصواريخ الكورية الشمالية إلى روسيا الموضوعية» التي يفرضها أن تكون رئيساً في البيت الأبيض، إذ اعتبر أوباما أن الرئيس الحالي «أظهر اقتناعاً أخلاقياً ووضوحاً في التعامل مع الحرب، مضيفاً أن بايدن «مستعد للاعتراف بأن العالم معقّد، وهو يبدي رغبة بالاستماع إلى كل الأطراف في المستوطنات، وأكثر وضوحاً في اختلافه مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لا سيما بعدما توصل أوباما إلى الاتفاق النووي مع إيران. ورغم الطابع الترفيهي الذي غلب على أمسية نيويورك، مع كلفة التقاط صورة مع الرئيس وسلفيه وصلت إلى مائة ألف دولار، بحسب «أي بي سي» الإخبارية، إلا أن كلينتون وأوباما سجّلا تدخلين بارزين للدفاع عن بايدن، في مسألة غزة والاقتصاد. فعلى وقع هتافات «عار عليك سيّد بايدن»، قدّم أوباما وكلينتون مقاربة لحرب غزة، شدّدت على «الحقائق الموضوعية» التي يفرضها أن تكون رئيساً في البيت الأبيض، إذ اعتبر أوباما أن الرئيس الحالي «أظهر اقتناعاً أخلاقياً ووضوحاً في التعامل مع الحرب، مضيفاً أن بايدن «مستعد للاعتراف بأن العالم معقّد، وهو يبدي رغبة بالاستماع إلى كل الأطراف في هذا الصراع»، فيما قال كلينتون إن الصراع في الشرق الأوسط هو أحد الأسباب التي أدّت إلى فوز بايدن في 2020، في تذكير لمعارضي الحرب بأن سلف بايدن، ترامب، كان شغله الشاغل تعديد الأرضية لتصفية القضية الفلسطينية. لكن ذلك قد لا يكون مقنعاً للكثيرين، لا سيما نظراً لالتقسام الحاد داخل الحزب الديمقراطي بشأن تعاطي بايدن مع الصراع. وتراجع شعبية بايدن بحدّة في صفوف الشباب الأميركي والأميركيين من العرب والأقليات بسبب الحرب، وهي معضلة يبدو أنها ستلقي على عاتق أوباما لترميمها. وكانت شبكة «سي إن أن» قد ذكرت، الأربعاء الماضي، أن أوباما زار البيت الأبيض الأسبوع الماضي والتقى بايدن، وقد تخلّل عن أشخاص مطلعين أن الرئيس السابق «كان واضحاً أمام مساعديه خلال الأشهر الأخيرة، بأنه يعتقد أن المنافسة المرجّحة مجدداً بين ترامب وبايدن في نوفمبر ستكون متقاربة جداً، وأن انتخابات 2024 يمكن أن تكون رئيساً في كونها على المحك». ونقلت عنه قوله في لقاء آخر عبر الفيديو مع بايدن ورئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي، إنه «لدينا الفرصة (كديمقراطيين) للعمل أكثر، فقط إذا بقي بايدن و(نائبته) كامالا هاريس في البيت الأبيض، لذا علينا الاستمرار بالعمل». وبحسب المصادر، فإن بايدن وأوباما يتحادثان باستمرار، والرئيس السابق لا يزال على تواصل مع عدد من مسؤولي البيت الأبيض، كما أن أوباما حتى الآن مدّ يد العون بشكل غير منتظم لبايدن من خلال جمع التبرعات، ودافع عنه في أحاديث خاصة لتهدئة المتوجسين من سنّه، ويتوقع أن يكثّف أوباما انخراطه في الحملة بالخريف. من جهتها، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أول من أمس، أن حملة بايدن بدأت تعتمد أكثر على أوباما للدفع بعملية جمع التبرعات، وقد «جاء الرئيس الأسبق للبيت الأبيض العام الماضي للتعبير عن قلقه من وضع الحملة». وبحسب مسؤولين في إدارة بايدن، فإن جهود جمع التبرعات التي شهدت تدخلاً من أوباما تمكنت لوحدها من جمع 15,4 مليون دولار حتى الآن.

بايدن متوسطا أوباما وكلينتون في امسية مانهاتن، الخميس (براندون سيبالوفسكي/فرانس برس)

كلينتون: صراع الشرق الأوسط أحد أسباب فوز بايدن في 2020

ويأتي ذلك رغم العلاقة «المعقدة» بين الجزئين، كما وصفها الإعلام الأميركي مرّات عدة. وكان موقع «أكسيوس» أخبر من تطرق إلى ذلك في 18 مارس، حيث كتب أن بايدن «لا يتكلّم كثيراً مع أوباما، لكن خلف الأبواب يتحدث كثيراً عنه». ونقل تقرير للموقع عن مساعدين حاليين وسابقين لبايدن، أنه غالباً ما يقيس نفسه مقارنة بأوباما، لافتاً إلى أن «العلاقة معقّدة وهناك دائماً منافسة، من جانب بايدن». وأشار إلى أن «دينامية المنافسة هذه علّمت بايدن كيفية مقاربة عدد من المسائل منها أفغانستان وإسرائيل والكونغرس». وقال الموقع إن بايدن تحدّث للمحقق الخاص روبرت هور، الذي حقّق في قضية سوء إدارة بايدن لبعض الملفات الحسّاسة، عن تجربته المريرة مع أوباما الذي رشّح هيلاري كلينتون في المنافسة الرئاسية عام 2016، وليس بايدن. وقال: «العديد من الناس كانوا يشجعونني في ذلك العام على الترشح، إلا الرئيس (أوباما)»، فيما اعتبر في أحاديث خاصة مع مساعديه، بحسب «أكسيوس»، أنه لو ترشح في 2016، فكان من الممكن أن يهزم ترامب.

تختبر الانتخابات المحلية التركية، المرتقبة غداً الأحد، مجدداً، تأثير الصوت القومي المتطرف، ووجهته في صناديق الاقتراع، علماً أن حملات الانتخابات البلدية في تركيا تشهد توظيفاً أقل لورقتي اللاجئين والأكراد مقارنة بما حصل في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة، وهما ورقتا القوميين البارزتان

أي تأثير منتظر لأصوات التيار المتطرف؟

القوميون في الانتخابات المحلية التركية

سنان أوغان في أنقرة، مايو الماضي (إيطاش أونال/الأناضول)

إسطنبول ـ **جابر عمر**

أظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا التي أجريت العام الماضي، خصوصاً خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية (28 مايو/ أيار 2023)، تصاعد تأثير التيار القومي، مدفوعاً بعوامل عدة بعضها داخلي وتخلله توظيف ورقة اللاجئين، وبعضها الآخر مرتبط بالمتغيرات السياسية والاقتصادية حول العالم، وهو ما يوجه الأنظار لهذا التيار في الانتخابات المحلية التركية التي تجرى يوم غد الأحد لمعرفة الدور الذي سيؤديه أنصاره لا سيما في الولايات المنتظر أن تشهد منافسات محتدمة بما في ذلك أنقرة وإسطنبول.

وخلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الماضية، وفي الوقت الذي كان ينظر إلى الصوت الكردي كعنصر حاسم، برز حصول مرشح تحالف الأجداد القومي المتطرف، سنان أوغان، على 5,17 في المائة من الأصوات، في الجولة الأولى، في 14 مايو الماضي، والتي فشل فيها كل من الرئيس رجب طيب أردوغان ومرشح المعارضة كمال كلجدار أوغلو، بالوصول إلى النسبة المطلوبة للفوز وهي 50 في المائة زائد واحد. ودفع ذلك كل من المرشحين للدورة الثانية، إلى محاورة أوغان والأحزاب الداعمة له، فتمكن أردوغان من جذب أوغان، فيما تمكن كلجدار أوغلو من جذب الأحزاب وخصوصاً حزب النصر القومي المتطرف، فامتنع نصف ناخبي أوغان عن التصويت، وتوزع النصف الباقي بين أردوغان وكلجدار أوغلو.

ولجأ مرشح المعارضة كلجدار أوغلو إلى مهاجمة السوريين (المقيمين في تركيا) في الجولة الثانية من الانتخابات على أمل انتزاع أصوات التيار القومي، ورافق ذلك حصد حزب الحركة القومية في الانتخابات أكثر من 10 في المائة من الأصوات، وحصل الحزب الجيد القومي أيضاً على قرابة 10 في المائة. ومع احتساب أصوات أوغان، يمكن القول إن صوت القوميين بلغ أكثر من ربع الناخبين في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة. وإن كان تصاعد التيار القومي مرده إلى التغيرات السياسية والاقتصاد حول العالم، حيث تربط أطراف ذلك بموجة الكراهية للأجانب المتصاعدة في أوروبا وتأثر تركيا بها، فضلاً عن تراكمات الحروب في الشرق الأوسط، إلا أن تصاعده في تركيا جاء نتيجة حملات ممنهجة استهدفت الوجود الأجنبي في البلاد وخصوصاً اللاجئين الوافدين من سورية وأفغانستان.

ورغم أن رائد هذه الحملة هو زعيم حزب النصر أوميت أوزداغ، إلا أن مرشحين من أحزاب أخرى لجأوا إلى نفس النهج في مهاجمة الأجانب، في دليل على أهمية هذه الورقة في الانتخابات المحلية التركية المقبلة. فمرشح الحزب الجيد إسماعيل يشار في منطقة أرناؤوط كوي في إسطنبول، ذات الغالبية المؤيدة لحزب العدالة والتنمية، وفي جولة ميدانية له أخيراً، هاجم السوريين وتعهد بإغلاق متاجرهم كلها.

وكذلك مرشح حزب «الرفاه من جديد»، خالد أوزكاراتاشلي أوغلو، في منطقة الفاتح في إسطنبول، والتي تعرف وجوداً أجنبياً كثيفاً أيضاً، تعهد بإرسال السوريين والأجانب «عبر العلب» إلى بلادهم، ما أثار ردود فعل منددة، اضطر معها إلى مسح الفيديو الذي تعهده فيه بذلك، ونشر حزبه توضيحاً بأنه يتعارض مع مبادئ الرؤية الوطنية حول حقوق الإنسان. كما أن رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو يركز في حديثه عن أكثر من 40 مليار دولار دفعتها الحكومة على اللاجئين كان من المفيد استثمارها في مشاريع تنموية في البلاد. أما رئيس حزب النصر أوميت أوزداغ، فهو دائم الحديث عن أن عدد السوريين في تركيا سيصل إلى أكثر من 20 مليونا بعد سنوات عدة.

ومن العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع رصيد التيار القومي في تركيا، أيضاً، التطورات المرتبطة بالمواجهة مع حزب العمّال الكردستاني، فضلا عن عمليات «الكردستاني» المسلحة داخل تركيا، مع تصاعد الدعم الغربي للأكراد في سورية والعراق. وتسعى الحكومة التركية إلى استغلال هذه الأحداث في استمالة الناخب القومي.

> **صوت القوميين بلغ أكثر من ربع الناخبين في انتخابات 2023**

كما أن الرئيس أردوغان في حملته الانتخابية قبل انتخابات مايو الماضي، استفاد من مسألة التعاون بين «حزب الشعوب الديمقراطي» الداعم لـ«الكردستاني»، مع حزب الشعب الجمهوري، للطعن بالمعارضة، وبأنها تتلقى دعماً من «الكردستاني» (الذي تصنفه أنقرة إرهابياً)، وذلك بهدف استثارة الشعور القومي للناخبين وكسب دعمهم. وبناء عليه، يمكن الحديث عن عنوانين رئيسيين لتصاعد التيار القومي في تركيا، تعمل مختلف الأطراف لتوظيفهما واستمالة الناخبين عبرهما في الانتخابات المحلية التركية المرتقبة غداً. فالأحزاب المعارضة تستغل دعم وحماية الحكومة للاجئين من أجل كسب الأحزاب القومية، فيما تحاول الحكومة الاستفادة من تعاون أحزاب المعارضة مع الأحزاب الكردية خلال الانتخابات من أجل كسب أصوات القوميين. وفي الانتخابات المحلية المرتقبة غداً، هناك تعاون «محدود» حتى الآن بين حزب الشعب الجمهوري وحزب «ديم» الكردي، ما يجعل أردوغان دائم الحديث عن هذا التعاون في خطاباته بميادين الانتخابات.

وعن تصاعد أصوات اليمين في تركيا وتأثيرهم في الانتخابات، قال الكاتب إسماعيل جوكتان لـ«العربي الجديد»، إنه «لا شك بأن أصوات القوميين ولا سيما حزب الحركة القومية المتحالف مع حزب العدالة والتنمية، زادت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، لكن هذا الصعود لم يكن له تأثير كبير على الحكومة بسبب انقسام القوميين ضمن أكثر من 3 أحزاب متصارعة ضد بعضها البعض». وأوضح أن «الفكرة القومية في تركيا تختلف من حيث التوجهات السياسية، حيث إن هناك قوميين يقدمون انتماءهم القومي على كل شيء، بينما يوجد قوميون علمانيون، وقوميون محافظون مثل حزب الحركة القومية». وبرأيه، فإن «الانتخابات المحلية تختلف عن البرلمانية، لأن الشعب قد وصل إلى الوعي السياسي الذي يتيح له التمييز بين هذين النوعين من الانتخابات، وأيضاً فإن تأثير البلديات ليس كبيراً كما في الانتخابات البرلمانية، ومع ذلك لا شك سيكون هناك تأثير للفكرة القومية في خيارات الناخبين».

وعن أسباب ذلك، أشار جوكتان إلى أن «السبب الرئيسي في تصاعد الأصوات القومية، هو الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد وموجة النزوح من دول الجوار». وذكّر بأن «المرشحين القوميين حصلوا على أصوات إلى حد ما في الانتخابات العامة، باعتمادهم على الخطاب العنصري ضد اللاجئين، لكن هذه الانتخابات هي انتخابات محلية وليس لها تأثير كبير على قضية الأجانب». ولفت الكاتب إلى أنه «في هذه الانتخابات، سيكون تقارب الحكومة مع الأكراد مؤثراً على الناخب القومي، فالرئيس أردوغان أسّس تحالفاً مع القوميين في الماضي القريب، لكنه هذه المرة يريد أن يحيّد الأكراد ويبعدهم من حزب الشعوب الجمهوري، وقد فاز في سعيه إلى حد ما وقرر حزب ديم الكردي خوض الانتخابات وحده دون الانخراط في تحالف مع حزب الشعب الجمهوري في انتخابات إسطنبول، وهذا سيكون العنصر المحدد لتقارب الحكومة مع الأكراد بعد الانتخابات فهناك احتمال كبير في لجوء أردوغان إلى تأسيس السلام مع حزب ديم الكردي وسنرى موقفاً آخر من القوميين تجاه الحكومة»، وفق رأيه.

من جهته، اعتبر الصحافي يوسف سعيد أوغلو، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الانتخابات البلدية ستشهد بالتأكيد تأثر الناخبين بالتيارات القومية في البلاد خصوصاً مع استغلال حالة التخويف التي تستهدف الأجانب المقيمين وأهمهم اللاجئون من سورية وأفغانستان». وأضاف: «لم تتمكن الحكومة حتى الآن من تقديم حلول مقنعة لأزمة اللاجئين، وهو أمر تستغله المعارضة في دغدغة مشاعر القوميين أو تعزيز اليمين المتطرف في البلاد». ولفت إلى أن «الحكومة في المقابل تعمل على استمالة القوميين من بوابة التنظيمات المحظورة في البلاد، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني وجماعة الخدمة وداعش والقاعدة ومثيلاتها».

وشدّد سعيد أوغلو على أن «انتخابات إسطنبول ربما تحسم من قبل الأصوات القومية، فالحزب الجيد لا يدعم إمام أوغلو، وحزب الرفاه من جديد يركب موجة اليمين تارة، ويحذر من اللاجئين تارة أخرى، ولا يدعم حزب العدالة والتنمية وهو بدوره يسعى لاستقطاب القوميين مع استقطابهم للمحافظين».

أردوغان يزور الولايات المتحدة في مايو

يزور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة، في التاسع من مايو/أيار المقبل، بحسب مصادر تركية، علماً أنه سيكون أول اجتماع له مع الرئيس جو بايدن في البيت الأبيض

يزور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في التاسع من مايو/ أيار المقبل، الولايات المتحدة، بحسب ما أكدت مصادر تركية لوكالتي فرانس برس ورويترز، أمس الجمعة، فيما قالت وكالة الأناضول التركية للأنباء إن رئيس جهاز الاستخبارات التركي إبراهيم قالن، عقد أمس لقاء مع أعضاء في مجلس النواب الأميركي، في أنقرة، تطرق إلى زيارة أردوغان واشنطن في التاسع من مايو المقبل.

ونقلت «رويترز» عن مسؤول أمني تركي تأكيده أن أردوغان سيزور الولايات المتحدة في التاسع من مايو، ما يمهد الطريق لأول اجتماع له في البيت الأبيض خلال إدارة الرئيس جو بايدن. وستكون هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها أردوغان إلى واشنطن منذ عام 2019، عندما التقى بالرئيس الأميركي في ذلك الحين دونالد ترامب. وبعد توترات لفترة طويلة، بسبب خلافات حول مجموعة من القضايا، تحسّنت العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، العضوين في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، منذ أن صدّقت أنقرة في يناير/ كانون الثاني الماضي على طلب السويد الانضمام إلى الحلف. غير أن التوتر لا يزال قائماً بسبب قضايا أخرى تشمل شمالي سورية، حيث تدعم القوات الأميركية المسلحين الأكراد، الأمر الذي تعارضه تركيا، فيما تحث واشنطن أنقرة على بذل مزيد من الجهود لوقف عبور بضائع إلى روسيا تقول واشنطن إنها تستخدم في مجهود موسكو الحربي في أوكرانيا. ويرجح أن يناقش الرئيسان، خلال الزيارة المرتقبة، العدوان الإسرائيلي على غزة، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، بما يشمل الموافقة الأميركية أخيراً على شراء تركيا مقاتلات أف 16. ولم تعلّق واشنطن أو السفارة الأميركية في أنقرة حتى عصر أمس على الزيارة المرتقبة.

زيارة اردوغان ستكون الاولى إلى واشنطن منذ 2019 (سرحات كاغداش/الأناضول)

في غضون ذلك، عقد كل من وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، ووزير الدفاع يشار غولر ورئيس جهاز الاستخبارات التركي إبراهيم قالن، خلال اليومين الماضيين، لقاءات مع وفد من مجلس النواب الأميركي يزور أنقرة حالياً. واستقبل غولر، أمس، بحسب «الأناضول»، وفداً من لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الأميركي برئاسة النائب مايك روجرز، والأعضاء آدم سميث وسالود كارباخال وفيرونيكا إسكوبار، وذلك بحضور السفير الأميركي في أنقرة جيف فليك. كذلك التقى قالن أمس أعضاء من وفد مجلس النواب الأميركي الذي يزور أنقرة، لبحث مكافحة تنظيمي داعش وحزب العمال الكردستاني، والزيارة المقررة لأردوغان إلى الولايات المتحدة. وكان فيدان قد التقى أول من أمس بالوفد النيابي الأميركي في أنقرة.

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)